دور السياسات الحكومية في خلق ميزة تنافسية في القطاع الصناعي الفلسطيني

فريق البحث

ضحى محمد رمضان شرباتي

مريانا اسماعيل اولاد محمد

إشراف

أ.أكرم احشيش

قدم هذا البحث استكمالا لمتطلبات التخرج لدرجة البكالوريوس لتخصص ادارة الاعمال المعاصرة

كلية العلوم الادارية ونظم المعلومات

جامعة بوليتكنك فلسطين

جامعة بوليتكنك فلسطين
Palestine Polytechnic University
(PPU)
The Library المكتبة
Acc. ١٢٩٢٢ الرقم المتسلسل
Class. ..... رقم التصنيف

حزيران ٢٠١٣

شكر وتقدير

نتقدم بالشكر لله العلي العظيم وحده ونحمده ونستعين به ونتوب اليه ثم نتوجه بالشكر لكل من كان له دور لإتمام هذا البحث كما نتقدم بالشكر والتقدير الى الاب الروحي لهذا المشروع الاستاذ اكرم احشيش المحترم لما بذله من جهد ولما قدمه من نصح وارشاد طيلة اعداد هذا البحث ونتقدم بالشكر الجزيل الى جامعتنا وكل أعضاء الهيئة التدريسية خاصة أساتذتنا في كلية العلوم الادارية ونظم المعلومات ونقدم بجزيل الشكر لوزارة الاقتصاد الفلسطينية في الخليل على ما قدموه من لنا من معلومات قيمة كذلك نتقدم بالشكر الى أصحاب المنشآت الصناعية لتعاونهم معنا لإتمام هذا العمل وفي النهاية الى كل فرد ساعدنا في اتمام هذا المشروع .

فريق البحث

الاهداء

نهدي هذا المشروع:

إلى خير الخلائق والى من قلبي بشوقه لا يروه سواه إلى معلمي الاول الى قدوتي خير خلق الله محمد صل الله عليه وسلم تسليما .....

الى اطهر بقاع الارض الى ام لم تنجب سوى الابطال وسيدة ان وضعت من رحمها طفلا قالت هيا يا ولدي للنزال فانت لم تخلق لتحيي انما خلقت لتشقى وتموت شهيدا تفجر اعداء الاحتلال ..... وطني فلسطين.....

إلى الغالي المحبب من دائما يجد ويشقى ،من يقاسي التعب لراحتنا من عاهدته ان يرفع رأسه دائما بي الى معجه روحي وسر وجودي ابي الغالي .

الى رفيقه قلبي وجنه روحي الى من تضحي بلا تعب ،الى من تصبر وتصبر الى العظيمة الغالية امي انيسة روحي

الى من تقف الكلمات عاجزة عن احصاء فضلهم ،الى من تفانوا في الحياة من اجلي وتحملوا مشاق الدنيا ومتاعبها الى اخوتي واخواتي أدامهم الله لي ضوء لا يخبو ....

الى من انار الهم قلوبهم واوقدوا بين ضلوعهم عمل متواصل الى من رافقوني واخذو بيدي ، الى من كان النصح اساس حياتهم ، الى من علمونا الصبر على العلم ،الى اساتذتي الكرام...

الى ارواح تأبى ان تقطن الا في اعماق ارواحنا ..... تسكن مني الفؤاد الى من زينوا الحياة بالأمل بابتساماتهم التي تفرج الهموم وتظهر الطموحات ،الى من كانوا معنا للوفاء والاخلاص زميلاتي وزملائي ادامكم الله عبقا يرنو ويفوح ...

الى من شهد ترابه الوطن على صدقهم ومن قدموا ارواحهم فداء لوطن ..... شهدائنا الابرار ... الى من وهبو حريتهم لأجلنا وقضوا سنوات عمرهم خلف القضبان في سجون الاحتلال اسرانا البواسل .

قائمة المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
*	شكر وتقدير	أ
*	الاهداء	ب
*	فهرس المحتويات	ت
*	فهرس الجداول	ج
*	فهرس الأشكال	ح
*	ملخص الدراسة	خ
الفصل الاول "الاطار العام للبحث "		
١.١	المقدمة	١
٢.١	مشكلة الدراسة	٢
٣.١	اهداف الدراسة	٣
٤.١	أهمية الدراسة	٣
٥.١	حدود الدراسة	٤
٦.١	مصطلحات الدراسة	٤
٧.١	الهيكل التنظيمي للدراسة	٥
الفصل الثاني "الاطار النظري والدراسات السابقة "		
١.٢	المقدمة	٦
٢.٢	الدور الحكومي	٦
١.٢.٢	انواع السياسات الاقتصادية الحكومية	٩
١.١.٢.٢	السياسة المالية	٩
٢.١.٢.٢	السياسة النقدية	١١
٣.١.٢.٢	السياسة التجارية	١٥
٣.٢	الميزة التنافسية:	١٦
٤.٢	واقع الاقتصاد والقطاع الصناعي الفلسطيني	٢٣
١.٤.٢	واقع الاقتصاد الفلسطيني	٢٣

٢.٤.٢	القطاع الصناعي الفلسطيني	٢٦
٢. ٥	اهم الاتفاقيات الدولية التي اثرت على القطاع الصناعي الفلسطيني	٢٨
٢. ٦	التجارب الاقتصادية لعدد من الدول	٣١
١.٦.٢	تجربة كوريا الجنوبية	٣١
٢.٦.٢	تجربة اليابان	٣٢
٣.٦.٢	تجربة تركيا	٣٤
٢. ٧	الدراسات السابقة	٣٦
	الفصل الثالث "منهجية البحث "	
١.٣	المقدمة	٤٠
٣. ٢	منهجية الدراسة	٤٠
٣.٣	مجتمع الدراسة	٤٠
٤.٣	اختيار عينه الدراسة	٤١
٥.٣	أدوات تحليل البيانات	٤٢
٦.٣	عرض وتحليل النتائج المعلومات العامة	٤٣
	الفصل الرابع "عرض وتحليل النتائج "	
١.٤	المقدمة	٤٧
٢.٤	تفريغ وتحليل البيانات	٤٧
١.٢.٤	الجوانب القانونية والبنية التحتية	٤٧
٢.٢.٤	السياسة المالية والنقدية	٥٠
٣.٢.٤	السياسة التجارية والمعابر	٥٣
٤.٢.٤	الأسئلة المفتوحة	٥٦
	الفصل الخامس "الاستنتاجات والتوصيات "	
١.٥	الاستنتاجات	٥٨
٢.٥	التوصيات	٥٩
	المراجع	
	الملاحق	

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
(١.٣)	خصائص العينة حسب الوصف الوظيفي	٤٣
(٢.٣)	خصائص العينة وفقا لمتغير المؤهلات العلمية.	٤٤
(٣-٣)	الشكل القانوني للمنشأة.	٤٥
(٤_٣)	نوع الصناعة(مجال الصناعة).	٤٧
(٥_٣)	تسويق المنتجات.	٤٨
(١_٤)	مجموع النسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات الجوانب القانونية والبنية التحتية .	٥٠
(٢-٤)	مجموع النسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات السياسة المالية والنقدية .	٥٣
(٣-٤)	مجموع النسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات السياسة التجارية والمعابر.	٥٦

قائمة الأشكال التوضيحية

رقم الشكل	اسم الشكل	رقم الصفحة
شكل رقم (١-٢)	Porte s single diamond frame work	٧
الشكل (٢-٢)	الاستراتيجيات التنافسية الأساسية لبورتر.	١٨
الشكل (٢-٣)	المراحل التي تمر بها الميزة التنافسية	٢٠
الشكل(٢-٤)	الميزة التنافسية من حيث نطاق التنافس	٢١
شكل رقم (٤-١)	توزيع النسب المئوية لعبارات الجوانب القانونية والبنية التحتية.	٥١
الشكل رقم (٤-٢)	توزيع النسب المئوية لعبارات السياسة المالية والنقدية .	٥٤
الشكل رقم (٤-٣)	توزيع النسب المئوية لعبارات السياسة التجارية والمعابر.	٥٧

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على وجهة نظر القطاع الصناعي الفلسطيني في السياسات الاقتصادية المختلفة التي تمارسها الحكومة ودورها في النهوض بالصناعة الفلسطينية كما سعت الى معرفة تقييمهم لتلك السياسات وذلك من اجل توجيهها للمساهمة في تعزيز تنافسية المنتجات الفلسطينية والعمل ايجاد الحلول للمشاكل التي تواجه العديد من الصناعات الوطنية والوقوف على الدور الذي يجب على الحكومة ان تضطلع به كما يراه اصحاب الصناعة وذلك في ظل التحديات والتهديدات التي تواجه الصناعة الفلسطينية والمتمثلة في نقص الموارد و الاجراءات الاحتلالية المفروضة او نتيجة المنافسة الحادة التي تواجهها .

اعتمدت الدراسة على الاسلوب الوصفي التحليلي للبيانات التي تم الحصول عليها من خلال استبانة وزعت على عينة قصدية من ٥٠ منشاة في المحافظة الخليل من مختلف الفروع الصناعية، بالإضافة للمصادر الثانوية للبيانات .

ومن ابرز النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان دور السياسات الحكومية غير كافي ولا يلبي حاجة القطاع الصناعي كذلك عدم مساهمة تلك السياسات في تعزيز الميزة تنافسية حيث بينت الدراسة عدم رضا عن دور الحكومة في كل ما يجب ان تقوم به من سياسات مالية ونقدية وخدمات البنية التحتية والمناطق الصناعية واجراءات التأسيس والتسجيل وغيرها من السياسات .

و خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها ضرورة العمل على ايجاد استراتيجيات وخطط واضحه للنهوض بالقطاع الصناعي والعمل على توجيه السياسات الاقتصادية المختلفة لتحقيق ذلك الغرض.

الفصل الاول

المقدمة

"الاطار العام للبحث "

مكونات الفصل :

١.١ المقدمة.

٢.١ مشكلة الدراسة .

٣.١ اهداف الدراسة

٤.١ أهمية الدراسة

٥.١ حدود الدراسة .

٦.١ مصطلحات الدراسة.

٧.١ الهيكل التنظيمي للدراسة .

١-١المقدمة :

في العصر الحالي وجدت العديد من الدول نفسها مجبرة على تحرير اقتصادياتها وفتح اسواقها عالميا دون مراعاة القدرات الاقتصادية التي تتمتع بها كل دوله وعدم الاكتراث بالقدرات والتطورات السياسية والاقتصادية مع العلم ان الاستقرار السياسي من اهم مقومات الانتعاش الاقتصادي فمن خلال السياسات المختلفة تحدد الغايات والاهداف التي تسعى الدولة الى تحقيقها .

وقد كان للحكومة دورا كبيرا في النشاط الاقتصادي وما زال ،حتى في ظل اقتصاديات السوق فان الدولة تستطيع من خلال مجموعه من السياسات الاقتصادية والادوات المتاحة التأثير في حالة الاقتصاد كما تسطيع العمل على تطوير وخلق ميزه تنافسية في قطاعاتها المختلفة حتى تكون قادره على اللحاق بعجلة التطور والتنافس الحاصل في ظل تحرير التجارة العالمية وفتح الاسواق امام منتجات البلدان الاخرى وذلك من اجل النهوض بالقطاعات الانتاجية الوطنية ورفع ادائها وتعزيز قدرتها على البقاء والصمود لتحول دون انهيار البنى الاجتماعية والاقتصادية القائمة حاليا ودفع عجلة النمو للاستمرار مستقبلا والتغلب على المعيقات التي يمكن ان تواجهها .

ونظرا لخصوصية الوضع الفلسطيني و للمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام والقطاع الصناعي على وجه التحديد فان الحكومة مطالبة بالعمل على استخدام السياسات الاقتصادية المختلفة من اجل دعم وتقوية القطاع الصناعي و تعزيز قدرته التنافسية من خلال فتح اسواق جديده امام المنتجات الفلسطينية والعمل على تحقيق قدر من الاستقلالية للمؤسسات وحريتها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات التي بدورها تؤدي الى تطوره وتشجبع عملية التصدير للدول الاخرى وتقليل الاعتمادية على التمويل المالي والمساعدات الخارجية .

ويسعى البحث الى معرفة وجهة نظر القطاعات الانتاجية والمستثمرين من السياسات الحكومية المتعلقة بالجوانب الاقتصادية وتقيمهم لتلك السياسات و ايجاد الحلول للمشاكل التي قد تواجه الدولة في تحقيقها بالشكل الصحيح في

ظل ما هو كائن من تهديدات سواء كانت من الاحتلال او من المنافسة العالمية للمنتجات وتناقص امكانية التحكم في الموارد المتاحة لدى الاقتصاد الفلسطيني ،الذي من خلاله يمكن للمنتج الوطني ان يصبح قادر على المنافسه وفي المستوى المطلوب الذي يشجع على شراءه ووجوده في السوق.

١-٢مشكلة الدراسة :

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من تحديات كبيرة تجعل من الضروري ايجاد سياسات وادوات متاحة تساعد على تسهيل عمل القطاعات المختلفة وبما فيها القطاع الصناعي وتشجيعها للمنافسة في الاسواق المختلفة وذلك بالرغم من الصعوبات والعوائق العديدة التي تحول دون القيام بذلك يأتي هذا نتيجة للخصوصية التي يعيشها الاقتصاد الفلسطيني والسلطة الوطنية الفلسطينية والهامش المتاح لها ضمن الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها ومن هنا تتمثل مشكلة البحث في الاسئلة التالية :

١. ما هو حجم الدور الذي تلعبه الحكومة من خلال السياسات الاقتصادية في النهوض في القطاع الصناعي الفلسطيني ؟

٢. معرفة تأثير السياسات الإقتصادية على النشاط الاقتصادي واداء القطاع الصناعي من وجهة نظر القطاع الصناعي الفلسطيني ؟

وينبثق عن هذا السؤال الاسئلة الفرعية التالية :

أ – كيف يقيم القطاع الصناعي الفلسطيني السياسات المالية القائمة؟

ب – كيف يقيم القطاع الصناعي الفلسطيني السياسات النقدية القائمة؟

ج- كيف يقيم القطاع الصناعي الفلسطيني السياسات التجارية القائمة؟

د- كيف يقيم القطاع الصناعي الفلسطيني الانظمة والقوانين والتشريعات المتبعة ؟

١-٣ اهداف الدراسة :

١. التعرف على دور الحكومة الفلسطينية من خلال السياسات الاقتصادية للنهوض بالقطاع الصناعي الفلسطيني .

٢. معرفة تأثير السياسات المالية على القطاع الصناعي الفلسطيني .

٣. معرفة تأثير السياسات النقدية على القطاع الصناعي الفلسطيني .

٤. معرفة تأثير السياسات التجارية على القطاع الصناعي الفلسطيني .

٥. معرفة أثر القوانين والتشريعات المتبعة حاليا ومدى نجاعتها في خدمة القطاع الصناعي الفلسطيني.

١- ٤أهميه الدراسة :

_ لفريق البحث

١) احد المتطلبات الاساسية للحصول على شهادة البكالوريس في تخصص ادارة الأعمال .

٢) زيادة القدرة البحثية واثراء الفكر وزياده الوعي بما يمر به الاقتصاد الفلسطيني .

_ و لمتخذي القرار والمجتمع المحلي :

١.تقييم السياسات الاقتصادية التي تقوم بها الحكومة .

٢.مساعدة صانعي القرار في اتخاذ القرارات المناسبة التي من خلالها نستطيع معرفة ما يحتاجه القطاع الصناعي من السياسات .

٣.المساعدة في النهوض بالاقتصاد الفلسطيني .

١-٥ حدود الدراسة:

١. الحدود المكانية: وهي تشمل مدينة الخليل في فلسطين .

٢. الحدود الزمنية :وهي من شهر سبتمبر ٢٠١٢ حتى شهر مايو ٢٠١٣.

٣. الحدود البشرية :يتمثل في رجال الأعمال والمستثمرين في مدينة الخليل .

١-٦ مصطلحات الدراسة :

١.الميزة التنافسية: " هي قدرة المنظمة على صياغة وتطبيق الاستراتيجيات التي تجعلها في مركز أفضل بالنسبة للمنظمات الأخرى العاملة في نفس النشاط"(مصطفى محمود، ٢٠٠٦:١٣).

٢. السياسة المالية: هي جزء من سياسات الاقتصاد الكلي ،ويتم من خلالها تحديد الدولة لمصادر دخلها واوجه صرف هذا الدخل، اي من اين يأتي الدخل واي المصادر اهم واين يصرف واي قنوات الصرف اهم من اجل تحقيق الدولة لأهدافها الاقتصادية والاجتماعية وانجاح سياستها الاقتصادية المتبعة .(ساموبلسون و نورد ماوس ،٢٠٠٦)

٣. السياسة النقدية: وهي السياسة التي تنتهجها الحكومة من خلال القيام بإدارة أموال الدولة والنظم البنكية والإئتمانية وذلك من خلال تحديد مقدار العرض النقدي، فالتغيرات التي قد تطرأ على ذلك المعروض يكون لها أثر كبير على تحريك أسعار الفائدة من حيث الإرتفاع والهبوط كما وتؤثر على حجم المصروفات للقطاعات المختلفة في الدولة ولها اثرها الكبير على الناتج المحلي .(ساموبلسون و نورد ماوس ،٢٠٠٦)

٤.القطاع العام : هو كل ما تعود ملكيته للدولة وتديره بمعرفتها ووسائلها وبالتالي تكون ملكيته لكافة المواطنين مجتمعين .(القلاع، ٢٠٠٩)

٥. القطاع الخاص: هو كل ما يملكه المواطنون متفرقين ويديرونه بمعرفتهم ووسائلهم وتحت مظلة سلطة الدولة ورقابتها، وعليه فإن كل من يعمل في جميع القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية والخدمية وجميع المهن الفكرية والعلمية كلها تنتمي للقطاع الخاص.(القلاع،٢٠٠٩)

١-٧ الهيكل التنظيمي للدراسة :

اشتملت الدراسة على المواد التمهيدية صفحة العنوان توطئة البحث وايضا اشتملت على عدة فصول بحيث توضح كل منها على حدا من خلال :

- الفصل الأول : ويشمل على مقدمة الدراسة ومشكلتها واهميتها واهدافها وحدودها ومصطلحاتها والهيكل التنظيمي .
- الفصل الثاني : شمل على الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة .
- الفصل الثالث : ويتضمن منهجية الدراسة من حيث ادوات المستخدمة المنهج الذي اتبع و أدوات جمع البيانات ومجتمع الدراسة وعينة الدراسة
- الفصل الرابع : و يحتوي على تحليل البيانات ومناقشة نتائج البحث واستخلاص أهم النتائج .
- الفصل الخامس : يتضمن الاستنتاجات والتوصيات التي يوحي بها فريق البحث في هذه الدراسة .
- المصادر والمراجع .
- الملاحق .

الفصل الثاني

"الاطار النظري والتجارب السابقة "

مكونات الفصل

٢.١ المقدمة.

٢.٢ الدور الحكومي .

٢.٢.١ انواع السياسات الاقتصادية الحكومية .

٢.٢.١.١ السياسة المالية .

٢.٢.١.٢ السياسة النقدية.

٢.٢.١.٣ السياسة التجارية.

٢.٣ الميزة التنافسية.

٢.٤ واقع الاقتصاد والقطاع الصناعي الفلسطيني.

٢.٤.١واقع الاقتصاد الفلسطيني.

٢.٤.٢القطاع الصناعي الفلسطيني .

٢. ٥ اهم الاتفاقيات الدولية التي اثرت على القطاع الصناعي الفلسطيني .

٢. ٦ التجارب الاقتصادية لعدد من الدول.

٢.٦.١تجربة كوريا الجنوبية .

٢.٦.٢تجربة اليابان .

٢.٦.٣تجربة تركيا .

٢. ٧ الدراسات السابقة.

٢.١ المقدمة :

يحاول فريق البحث في هذا الفصل التعرف على السياسات الحكومية التي بدورها سوف تضيف ميزه تنافسية للقطاع الصناعي بشكل عام ، ومدى نجاعة السياسات الموجودة حاليا ومدى قدرتها على الرقي بالإقتصاد الفلسطينيي وتشجيع الإستثمار فيه وجعله قادر على الاستمرار حتى في ظل الظروف التي يعيشها وتكوين صورة واضحة عن ما يمر به هذا القطاع وتداعياته ،حيث سوف يتم الحديث في هذا الجزء عن الميزة التنافسية والقطاع الصناعي ودور الحكومة وسياساتها وكذلك عن الإقتصاد الفلسطيني بشكل عام .

٢.٢ الدور الحكومي :

يكمن دور الحكومة في السياسات الجيدة، والأسواق المفتوحة، والإنفاق الحكومى الجيد، ومعدلات الضريبة المنخفضة، وأسواق العمل المرنة ووجود نظام سياسي مستقر وقضائي كفء، كذلك البنية الأساسية والإدارية والتكنولوجية الجيدة، كلها تساهم فى النمو الاقتصادي على أساس مطرد وراسخ وتؤدي إلى نتائج جيدة . (الجد يلي، ٢٠٠٥)

وهو الذي يتبين بما يسمى نظرية التجارة الاستراتيجية وفيها تتدخل الحكومة لتشجيع مختلف القطاعات والانشطة لتوفير ارباح و توليد وفورات (خارجية) إيجابية وجذبها من الاقتصادات الأجنبية إلى المنشأت والأسواق المحلية لكي لا تتمكن من الاستحواذ على الأسواق المحلية والسيطرة عليه بشكل كبير و دعم البحث والتطوير فى الصناعة والحد من دخول المنشات الأجنبية إلى الأسواق المحلية وإتاحة فرص التعلم للمنشات المحلية. (الجد يلي، ٢٠٠٥)

وقد تحدث مايكل بورتر عن المزايا التنافسية للأمم والذي تحدث به عن المحددات التي تفسر تحقيق الميزة التنافسية

شكل رقم (١-٢)

Porte s single diamond frame work

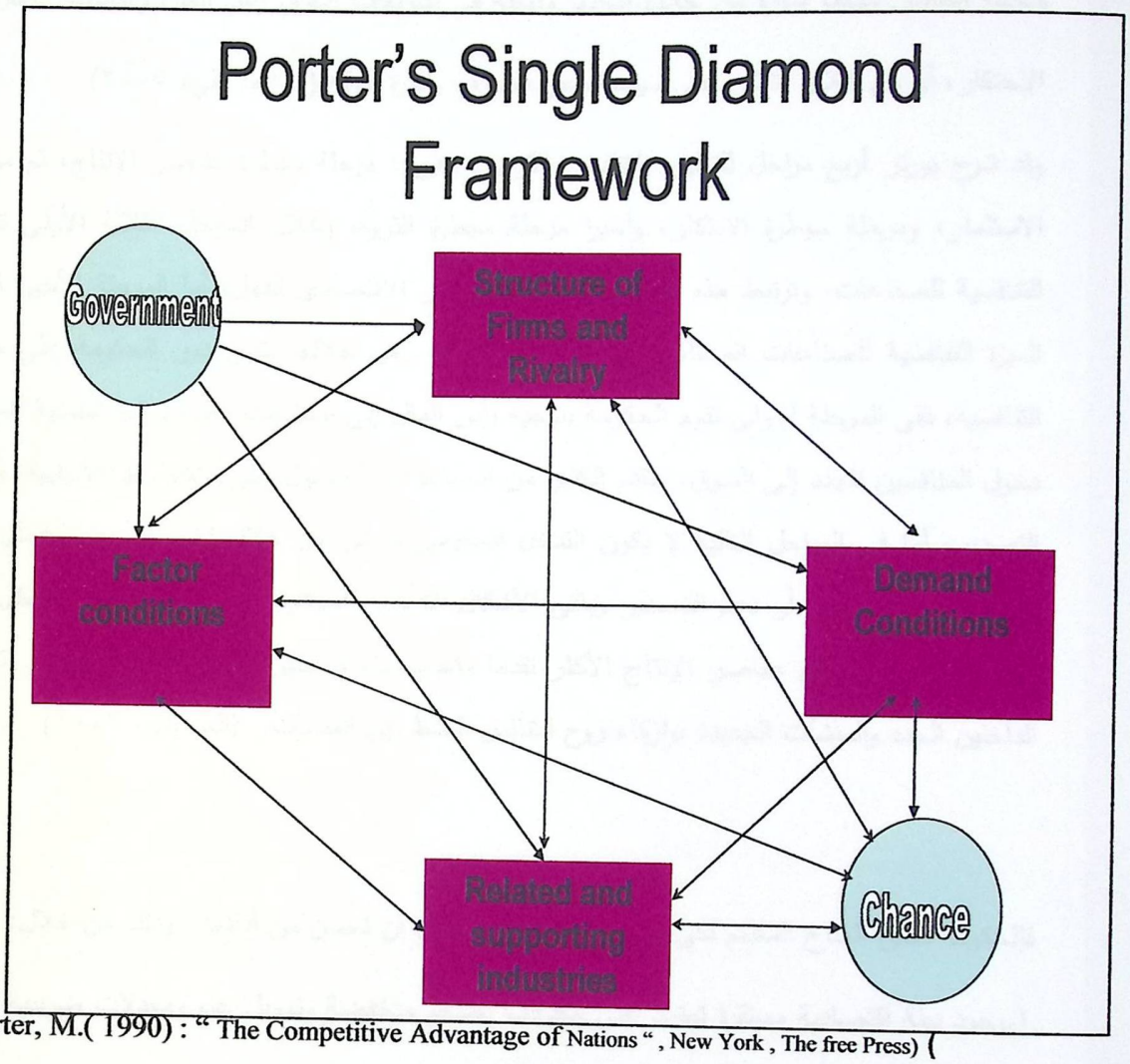

Porter, M.(1990) : " The Competitive Advantage of Nations " , New York , The free Press) (

محددات رئيسية وهي خصائص عناصر الانتاج والمنافسة المحلية واهداف المنشأة ودور الصناعات المكملة واوضاع الطلب وخصائصه .(الجد يلي، ٢٠٠٥)

من المهم لاي دولة اي كانت العمل على دمج هذه المحددات مع بعضها البعض وجعلها تعمل كوحدة واحدة من اجل تحقيق ميزة تنافسية والنجاح على مستوى الدول وللتقدم وتحقيق الاهداف الاقتصادية لها فممكن ان تتدخل الحكومة اما بالمحددات الرئيسية او بالمحددات او المساندة من خلال ادواتها وسياساتها ومن خلال القوانين التي تصدرها او ادارة السوق وادارة سوق العملات فمنها يكون جزء يتعلق بالخصائص الداخلية للدولة ويمكن التحكم فيه، والجزء الآخر يقع خارج بيئة الدولة ويصعب التحكم فيه.

كذلك فان الحكومة قد تؤثر على خصائص الصناعات المغذية والمكملة من خلال دعم هذه الصناعات ووضع المواصفات القياسية لمنتجاتها، أيضا فان الحكومة من خلال سياساتها وتشريعاتها تؤثر على استراتيجيات المنشآت ودرجة التنافس بينهما سواء من خلال أدواتها متمثلة فى تشريعات أسواق راس المال والسياسة الضريبية وقوانين الاحتكار، أو من خلال التأثير على سياسة سعر الصرف وإدارة سوقه (. الجد يلي، ٢٠٠٥)

وقد شرح بورتر أربع مراحل للتطور التنافسى القومى، وهى : مرحلة سيطرة عناصر الإنتاج، ثم مرحلة سيطرة الاستثمار، ومرحلة سيطرة الابتكار، وأخيرا مرحلة سيطرة الثروة، وخلال المراحل الثلاثة الأولى تتحقق الميزة التنافسية للصناعات، وترتبط هذه المراحل الثلاثة بالازدهار الاقتصادى للدول، أما المرحلة الأخيرة فتتدهور فيها الميزة التنافسية للصناعات المختلفة وأجزائها داخل الدولة من خلالها يتبين دور الحكومة على مصادر الميزة التنافسية، ففى المرحلة الأولى تقوم الحكومة بتوجيه رأس المال إلى صناعات معينة وتقدم الحماية المؤقتة لتشجيع دخول المنافسين الجدد إلى السوق، وتقدم الكثير من المساعدات للحصول على التكنولوجيا الأجنبية، وتقوم بتشجيع التصدير، أما فى المراحل التالية لا يكون التدخل الحكومى مباشر من خلال تخصيص راس المال والحماية أو الرقابة على التراخيص أو دعم التصدير وباقى الأشكال التدخلية المباشرة، بل تتدخل الحكومة بشكل غير مباشر بهدف تحفيز آلية خلق عناصر الإنتاج الأكثر تقدما وتخصصا، وتحسين نوعية الطلب المحلى، وتشجيع تكوين الداخلين الجدد والمنشآت الجديدة ،وإزكاء روح التنافس النشط بين المنشات. (الجد يلي، ٢٠٠٥)

فالحكومة تخلق المناخ الملائم لكى تستطيع وحدات الأعمال أن تحسن من أدائها ، وذلك من خلال:

١.وجود بيئة اقتصادية مستقرة تعتمد على معدلات تضخم منخفضة وتمويل عام ومعدلات ضريبية تنافسية والتى تكون أساسية لإعطاء الثقة لوحدات الأعمال على الاستثمار.

٢.تطوير الأسواق العالمية لجعلها مفتوحة وتنافسية، وإزالة جميع الحواجز والمعوقات التجارية .

٣.إزالة كافة الأعباء غير الضرورية.

٤. جعل الأسواق تعمل بكفاءة وتحرير الاقتصاد، وتقديم الحوافز من خلال إصلاحات للضرائب المفروضة على الدخول الشخصية، و على المنشآت.

٥. ضمان بيئة مواتية للاستثمار المحلى، وتحسين الخدمات المقدمة من قبل الحكومة، مثل التعليم.

وارتبط دور الحكومة الداعم للتنافسية، من خلال توفيرها لبيئات الأعمال ،مما ادى الى ظهور مفهوم "السياسة التنافسية Competitiveness Policy "والتى تعرف بأنها:"زيادة كفاءة جانب العرض فى الاقتصاد فى ظل خصائص معينة لأسواق المنتجات وأسواق رأس المال، ورصيد المعرفة المستندة إلى العولمة. وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات منها إجراء إصلاحات اقتصادية فى جانب العرض تحفز هياكل السوق، وإصلاحات مؤسسية تشمل أنظمة ممارسة السلطة Corporate Governance Systemsوأنظمة الضرائب، والخدمات التعليمية، وأنظمة البحث والتطوير، وآليات نقل التكنولوجيا، والبنية الأساسية وغيرها.

ويمكن حصر أهداف هذه السياسة فى " : تدعيم قدرة المنشآت الصناعية، أو الأقاليم والدول،

على توليد دخول مرتفعة لعناصر الإنتاج ومستويات مرتفعة من التوظف (." الجد يلي، ٢٠٠٥)

١.٢.٢ انواع السياسات الاقتصادية الحكومية :

هنالك العديد من السياسات الاقتصادية التي تتبعها الحكومة من اجل الرقي بالواقع الاقتصادي لديها وتنظيم اقتصادياتها وضبطها والتحكم فيها ومن هذه السياسات: . (الجد يلي، ٢٠٠٥)

١.١.٢.٢السياسة المالية :

تعتبر السياسة المالية جزء من سياسات الاقتصاد الكلي ،ويتم من خلالها تحديد الدولة لمصادر دخلها واوجه صرف هذا الدخل، اي من اين يأتي الدخل واي المصادر اهم واين يصرف واي قنوات الصرف اهم من اجل تحقيق الدولة لأهدافها الاقتصادية والاجتماعية وانجاح سياستها الاقتصادية المتبعة.

وعند النظر لمصادر الدخل فإنها تتنوع من دولة إلى اخرى تختلف اهميتها النسبية ،حيث ان بعض الدول تعتمد على دخلها من الضرائب ولذلك تشكل الضرائب اهمية بالنسبة لها بينما هنالك بعض الدول يكون مصدر دخلها المواد الموجودة فيها مثل البترول في السعودية . (ساموبلسون ونورد ماوس ،٢٠٠٦)

اما بالنسبة للصرف او الانفاق فإنه يشمل على رواتب موظفين ،واجور عاملين في القطاعات الحكومية ومشاريع إنمائية والصرف على البنى التحتية للدولة من تعبيد الطرق والمياه والكهرباء والمرافق بصفه عامة وكذلك المساعدات التي تدفع للدول الاخرى .

وعندما يتم حساب مجمل هذه العمليات في النهاية ،في حال كانت المصروفات للدولة اعلى من دخلها فيحدث ما يسمى بالعجز في ميزانيتها العمومية ،اما اذا كان الدخل والايرادات اكثر من المصروفات فيسمى الفائض في الميزانية . (ساموبلسون ونورد ماوس ،٢٠٠٦)

اهداف السياسة المالية :

١. الوصول الى مستويات التشغيل الكامل من خلال موارد الدولة الموجودة سواء بشرية او مادية

٢. زيادة معدل النمو الاقتصادي داخل الدولة من خلال من خلال تقليل الانفاق وحسن استخدام الفائض.

٣. اعادة توزيع الدخل بشكل عادل والعمل على رفاهية المجتمع بحيث يتم توزيع النفقات في المجالات المخصصة لها والفرق والصرف على المشاريع الأهم بالنسبة للدولة .

ادوات السياسة المالية :

١.الضرائب:

تعتبر الضرائب بكافة انواعها من الادوات المهمة التي تساعد في تحقيق اهداف السياسة المالية والنقدية ،فمن ناحية تؤثر الضرائب على دخول الافراد اي انها تؤثر على المقدار الذي ينفقه الأفراد مقابل السلع والخدمات وأيضا حجم مدخراتهم الشخصية ،ان الاستهلاك الخاص والإدخار لهما عظيم الاثر على كل من الاستثمار والانتاج سواء على المدى القصير او البعيد ومن ناحية أخرى تؤثر الضرائب على أسعار السلع وعناصر الانتاج وبالتالي على حوافز الانتاج والسلوك بصفه عامة بحيث انه كان للعديد من بنود القانون الضريبي الأثر على النشاط الاقتصادي في اي دولة . (ساموبلسون ونورد ماوس ،٢٠٠٦)

٢.الإنفاق الحكومي :

يتفاوت الإنفاق الحكومي من حيث حجمه وكيفية توزيعة على النشاطات المختلفة داخل الدولة والذي قد يكون موزع على المجالات المختلفة من تعليم، وصحة ،وبنى تحتية وقد يتم التركيز على قطاع معين في الإنفاق او عدة قطاعات لها الأولوية في الدولة بحيث يتم التركيز عليها على حساب غيرها من القطاعات مثل التركيز على قطاع التصنيع اكثر من قطاع التعليم ،لذلك يتم التحكم بأوجه الإنفاق حسب كل دولة ويتم رسم السياسة بناء على متطلبات هذه الدولة . (ساموبلسون ونورد ماوس ،٢٠٠٦)

٣.الدين العام :

تعتبر الميزانيات أنظمة تستخدمها الحكومات والمؤسسات لتخطيط المصروفات والإيرادت وقد تشهد هذه الميزانيات حالة من الفائض او العجز فيها ،ففي حالة العجز تقوم الحكومة بالإقتراض اما من خلال الإقتراض الداخلي اي من السكان المحليين مثل اصدار سندات حكومية او قد يكون الإقتراض من الخارج اي قروض من دول خارجية ،ويجب ان يكون هنالك حذر من استخدام هذه الأداة لأن لها تأثير كبير على شؤون الدولةالمالية والساسية بوجه الخصوص لذى يجب الاخذ بالإعتبار حجم الدين العام ومقدار نموه وطريقة الحصول علية وامكانية تسديدة . (ساموبلسون ونورد ماوس ،٢٠٠٦)

٢.١.٢.٢السياسة النقدية :

وهي السياسة التي ينتهجها النك المركزي وذلك من خلال تحديد مقدار العرض النقدي، فالتغيرات التي قد تطرأ على ذلك المعروض يكون لها أثر كبير على تحريك أسعار الفائدة من حيث الإرتفاع والهبوط كما وتؤثر على حجم المصروفات للقطاعات المختلفة في الدولة ولها اثرها الكبير على الناتج المحلي . (ساموبلسون ونورد ماوس ،٢٠٠٦)

تنقسم السياسة النقدية الى قسمين :

١.السياسة النقدية التوسعية :

تهدف هذه السياسة الى علاج حالة الركود او الإنكماش التي يمر بها الإقتصاد أي أن التدفق الحقيقي اكبر من التدفق النقدي وهنا تسعى السلطة النقدية الممثلة بالبنك المركزي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات ،ذلك لأن زيادة كمية النقود من شأنه زيادة دخول الأفراد والمؤسسات وبالتالي تحفيز الطلب على السلع الإستهلاكية والسلع الإستثمارية على حد سواء . (ساموبلسون ونورد ماوس ،٢٠٠٦)

٢.السياسة النقدية الإنكماشية :

يهدف هذا النوع من السياسات النقدية إلى علاج الحالة التضخمية التي يعاني منها اقتصاد بلد ما وبالتالي فإن هدف هذه السياسة النقدية اتجاه التضخم هو الحد من خلق أدوات نقدية أي الحد من خلق النقود وتخفيض

المصروف النقدي مما يؤدي الى الحد من إنفاق الأفراد والمؤسسات على شراء السلع والخدمات. (ساموبلسون ونورد ماوس ،٢٠٠٦)

أهمية السياسة النقدية :

١. تحقيق الإستقرار في الأسعار من خلال تفادي التضخم وعلاج حالات الكساد .

٢. تحقيق الإستقرار النقدي والإقتصادي وذلك من خلال التحكم بعرض النقود مع مستوى النشاط الإقتصادي .

٣. المساهمة في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة .

٤. مكافحة التقلبات الدورية التي يتعرض لها الإقتصاد القومي من تضخم وكساد والتخفيف من حدتها .

(ساموبلسون ونورد ماوس ،٢٠٠٦)

أدوات السياسة النقدية :

١) عمليات السوق المفتوحة :

وتتمثل في بيع السندات الحكومية وشرائها في السوق المفتوحة بغرض التأثير على مستوى الإحتياطي فإما ان تقوم بضخ المزيد من الإحتياطي بداخل النظام المصرفي من خلال شراء أذونات الخزينة (قصيرة الأجل)او سندات حكومية (طويلة الاجل)او تقوم بإنتهاج سياسة التضييق النقدي عن طريق شراء الاوراق المالية الحكومية .

٢) سياسة سعر الخصم :

وهي تحديد سعر الفائدة والمسمى بسعر الخصم عندما يمكن للبنوك التجارية وغيرها من مؤسسات الإيداع القيام بإقتراض احتياطي من بنك الإحتياطي الفدرالي الإقليمي .وفي الوقت الحاضر يتم استخدام سعر الخصم بصفة أساسية للحيلولة دون التقلبات اليومية التي تعتمد في احتياطي البنوك المنظمة للبنك المركزي (البنوك الاعضاء) من خلال تقليص حجم التقلبات قصيرة الأمد التي تنتاب أسعار الفائدة عندما تطرأ تقلبات غير متوقعة على الإحتياطي المطلوب .

٣) سياسة مقتضيات الإحتياطي :

اي تحديد مقتضيات نسبة الإحتياطي القانوني على الودائع التي لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وتغييرها عند إدارة النقود، إذ يمكن للبنك المركزي تحديد مستوى الإحتياطي وبالتالي يتسنى له التحكم في العرض النقدي بصورة أدق .

بالنسبة للخصوصية الدولية الفلسطينية ووقوعها تحت الاحتلال وسيطرته على النقد فيها، فهي لا تمتلك بنك مركزي خاص بها ويحل محله سلطة النقد الفلسطينية . (ساموبلسون ونورد ماوس ،٢٠٠٦)

سلطةُ النقد الفلسطينية:

تم انشاءها منذ عام ١٩٩٤ بموجب اتفاقية السلام لتدير السياسة النقدية وتشرف على البنوك ومراقبتها في مناطق السلطة الفلسطينية واستهدفت بعملها بناء النظام المصرفي والنقدي وتشجيع النمو الاقتصادي حيث كانت تعمل على تنظيم النقد وحجم الائتمانات وحفظ رصيد السلطة من الذهب والعملات الاجنبية ووضع السياسة النقدية. (موقع سلطة النقد الفلسطينية ،٢٠١٣ ..جبر، ٢٠٠٦)

وظائف سلطة النقد:

تتلخص في البنود المبينة في قانون سلطة النقد الفلسطينيةومنها :

١ العمل على اصدار النقد الفلسسطيني والوكيل المالي للسلطة الفلسطينية والمؤسسات العامة . ومستشار اقتصادي ومالي لها.

٢.تنظيم الاعمال المصرفية وتنظيم الائتمان .

٣.العمل على تجهيز ونشر ميزان المدفوعات الفلسطيني.

٤. الحفظ باحتياطي البلد من العملات والذهب وادارته.

٥.وضع السياسات المختلفة النقدية والائتمانية.

٦. العمل كبنك للبنوك وتنظيم مهنة الصرافة .

الهيكل التنظيمي لها :

تم تعيين محافظ لسلطة النقد بقرار رئاسي وتم بعدها تشكيل مجموعة من الدوائر منها :

مراقبة الينوك والابحاث والسياسات النقدية،ودائرة الاستثمار ودائرة الشؤون المالية والادراية والشؤون القانونية وغيرها ،وتشمل العديد من المكاتب التي تساعد على تحقيق اهدافها ومنها العلاقات العامة والعلاقات الدولية والمستشارون وغرفة المقاصة و ....الخ. (موقع سلطة النقد الفلسطينية ،٢٠١٣ ..جبر، ٢٠٠٦)

من انجازات سلطة النقد الفلسطينية:

الاشراف على اعمال حيث وصل عدد البنوك المرخصة ٢٢ بنكا و١٣٣ فرعا ،كما قامت بتحضير مشروع قانون الينوك الفلسطينية وانشاء غرفة المقاصة للدينار الاردني بغزة ورام الله ومكاتب لها بعدة مناطق ،اصدار التقارير السنوية عن اعمالها ،وبناء قاعدة معلومات انشاء مؤسسة للرهن العقاري ،وعقد مؤتمرين مصرفيين ، وانشاء شركات للخدمات المالية ومعهد للتدريب المصرفي. (موقع سلطة النقد الفلسطينية،٢٠١٣. ..جبر، ٢٠٠٦)

مصادر اموال سلطة النقد واستخداماتها :

من مصادر اموالها:

١. ودائع البنوك والمؤسسات المالية فهي الجزء الاكبر من مصادر اموال سلطة النقد وتمثل النسبة الاكبر من متطلبات نسبة الاحتياطي النقدي لدى سلطة النقد.

٢.راس المال والاحتياطات : حيث بدات سلطة النقد براس مال قدره ٨ مليون دولار.

٣.مخصصات الاستهلاك.

٤. ارصدة لدى البنوك الفلسطينية وموجودات اجنبية لدى بنوك في الخارج و سلف وقروض حكومية. (موقع سلطة النقد الفلسطينية،٢٠١٣)

لا تمتلك سلطة النقد الفلسطينية معظم ادوات السياسة النقدية وبالتالي فإن دورها في ادراة سياسة نقدية مناسبة لحالة الاقتصاد تبقى محدودة .

٣.١.٢.٢. السياسة التجارية :

وهي السياسة الإقتصادية التي تطبق في مجال التجارة الخارجية .

تقسم هذه السياسة إلى ثلاث اقسام :

- سياسة تجارية خارجية (وطنية ،قومية):تتمثل في الأساليب التي تستخدمها الدولة بمفردها في التأثير على سياسات التجارة الدولية .
- سياسة التجارة الخارجية أو الإقليمية:وهي السياسات التي تتبعها مجموعة من الدول لتحقيق مصالح مشتركة وتتجسد في شكل اتفاقيات ثنائية، او ثلاثية ،تكتلات اقيمية ،مناطق حرة .
- هي السياسات التي تتحد في شكل منظومة عالمية للتبادل التجاري الدولي . (الجعفري ، محمود ٢٠٠١)

أهداف السياسة التجارية :

١.تحقيق اهداف اقتصادية من خلال توفير الموارد للخزنة العامة من اجل تحويل الإنفاق العام وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات وحماية المنتج المحلي والصناعات الناشئة وحماية الإقتصاد الوطني .

٢.أهداف اجتماعية ،حماية مصالح فئات معينة مثل الفلاحين في انتاج سلع معينة وإعادة توزيع الدخل الوطني عن طريق فرض رسوم جمركية .

أدوات السياسة التجارية :

أ- الأدوات التعرفية للسياسة التجارية :تتمثل في الضرائب الجمركية المفروضة على السلع في حال اجتيازها لحدود الدولة والرسم الجمركي الذي تفرضه الحكومة على السلع عندما تتجاوز حدودها سواء كانت صادرات او واردات .

ب- ادوات غير تعريفية للسياسة التجارية :وهي أدوات رقابة نقدية ومالية تضعها الدولة للتأثير على التجارة الخارجية وتؤثر على حجم العملات ونظام الصرف ونظام الإتفاقيات التجارية .

ت- أدوات الرقابة التجارية الكلية :مثل نظام الحصص على الإستيراد أي الكمية المسموح استيرادها من سلعة معينة وكذلك رخصة (تراخيص)الإستيراد اي لا يجوز الإستيراد إلا بموافقة الدولة وكذلك نظام ايجار الدولة الذي يعرف لدى الدول النامية بإحتكار الدولة للتجارة الخارجية وخاصة الإشتراكية منها عن طريق التحكم في عمليات التصدير والإستيراد .

ث- أدوات رقابة إدارية : تتمثل في الإجراءات التي تتجه إلى تنظيم حركة الصادرات والواردات وتؤثر عليها تأثير سلبيا، وتكون هذه الإجراءات أكبر خطوة من غيرها مثل إعاقة وإطالة الإستيراد وتعدد الضرائب على السلع وغيرها . (الجعفري ، محمود ٢٠٠١)

٣.٢ الميزة التنافسية:

النمو والازدهار سواء على مستوى الافراد او الدول التي تعمل على تحسين مستوى معيشة مواطنيها يعتمد بشكل اساسي على التنافسية مما يعني ان الافراد والدول يعملو بشكل متكامل لتحقيق ذلك ولكن ما التنافسية المقصودة في ظل اختلاف تعريفها من مؤلف لاخر ومن منشأة لاخرى.

ونذكر عدة تعاريف تناولت مفهوم الميزة التنافسية:

فقد عرفها بورتر (Porter, 1985, P.11) إن مكانة Position المؤسسة في الصناعة هي التي تحدد إذا ما كانت ربحيتها أعلى أو أقل من متوسط ربحية الصناعة. فالمؤسسة التي تستطيع وضع نفسها بشكل جيد قد تكسب معدلات عالية على الرغم من عدم ملاءمة هيكل الصناعة وكون معدل ربحية تلك الصناعة معتدلاً.

اما مصطفى محمود قد اورها على انها " قدرة المنظمة على صياغة وتطبيق الاستراتيجيات التي تجعلها في مركز أفضل بالنسبة للمنظمات الأخرى العاملة في نفس النشاط"(مصطفى محمود، ١٣:٢٠٠٦).

و هنا يحصر الميزة التنافسة في قدرة المنظمة على صياغة وتطبيق الاستراتيجيات للحصول على مركز تنافسي أفضل من منافسيها الذين يعلمون في نفس النشاط.

اما لنبيل مرسي فقد عرفها على انها " الميزة أو عنصر تفوق للمنظمة يتم تحقيقها في حالة إتباعها لإستراتيجية معينة للتنافس"(نبيل مرسي، ٣٩:١٩٩٦).

و يركز على مصدر من مصادر الميزة التنافسية والمتمثلة في إستراتيجية التنافس التي تتبعها المنظمة.

اما منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى OECD فقد قسمت التنافسية الى ثلاث تقسيمات وهي :

١. أوضاع التجارة الخارجية للدول فقط :ويرتبط باوضاع الميزان التجاري للدولة
٢. التجارة الخارجية ومستويات المعيشة. تحقيق توازن في الميزان التجاري وتحسين مستوى المعيشة للافراد
٣. جانب مستويات المعيشة فقط : تحقيق مستوى معيشة متزايدمن خلال النمو الاقتصادي

OECD, (1996): " Industrial Competitiveness ", OECD, France"

اما عن تطور المفهوم التاريخي للتنافسية قد ابتدا من السبعينات من القرن العشرين والذي ارتبط بالتجارة الخارجية و بالثمانينات ارتبط بالسياسة الصناعية ، وفى التسعينات ارتبط بالسياسة التكنولوجية ، أما بالوقت الحالي فهو قدرة الدول على رفع مستويات معيشة أفرادها .(بلوناس ، أميـنة)

الأنواع الرئيسية للميزة التنافسية:

هناك عدة أنواع او طرق لتحقيق الميزة التنافسية منها انتاج منتج يختلف عن المنافسين (تميز المنتج)، و استخدام طريقة التكلفة الأقل، او التركيز على قطاعات او فئات معينة ومنهم من يضيف ميزة اختصار الوقت.

1- عن طريق تحقيق التكلفة الأقل (قيادة التكلفة) : وهي قدرة المنظمة على استيراد و انتاج وتسويق المنتجات بتكلفة اقل من المنافسين مما يحقق أرباح كبيرة، فالتكلفة المنخفضة تهيئ فرص البيع بأسعار تنافسية.او عن طريق استخدام هياكل مختلفة للتسعير

2- تقديم منتجات تختلف عن منتجات المنافسين (التمايز) : من خلالها يمكن تقديم منتجات أو خدمات تتميز عن المناسين وفريدة من نوعها تلقى رضا المستهلك (جودة عالية، خدمات ما بعد البيع)

3- التركيز على قطاعات سوقية معينة(والتركيز Focus): التركيز على تقديم المنتجات او الخدمات لفئة معينة من الناس .

و المزج بين (التكلفة المنخفضة، والتمايز) مع مجال الأنشطة يقود إلى ثلاث استراتيجيات وهي: قيادة التكلفة Cost leadership، والتمايز Differentiation، والتركيز Focus. من خلال التركيز على التكلفة Cost focus ، والتركيز على التمايز Differentiation focus

الشكل (٢-٢)

الاستراتيجيات التنافسية الأساسية لبورتر.

١. إستراتيجية قيادة التكلفة Cost leadership	٢. إستراتيجية التمايز Differentiation	واسع
٣.- أ إستراتيجية التركيز مع التكلفة المنخفضة Cost Focus	٣.- ب إستراتيجية التركيز مع التمايز Differentiation Focus	ضيق

مجال السوق CMPETITIVE

سعر متدن

SCOPE

منتج فريد

مصدر الميزة التنافسية

COMPETITIVE ADVANTAGE

Porter, M.E. 1985, p.12

4- اختصار الوقت(JIT): هي تحقيق ميزة تنافسية عن طريق الوقت اللازم لتقديم المنتجات الجديدة إلى الأسواق. او تخفيض زمن دورة التصنيع المنتجات وبالتالي تخفيض كل من تكاليف التخزين وتكاليف الإنتاج.((Porter, M.E. 1985, p.12

العوامل التي تؤثر على الميزة التنافسية:

– العوامل الخارجية: تتمثل في تغير طبيعة الزبائن او تغير احتياجاتهم وثقافتهم أو التغيرات التكنولوجية أو الاقتصادية السياسية الاجتماعية، التي تستغلها المؤسسات في تحقيق ميزة تنافسية من خلال رد فعل سريعة وسرعة الاستجابة .

– العوامل الداخلية: امتلاك المنظمة موارد او قدرات لا يمتلكها المنافسين الآخرين. (وديع، ٢٠٠١\د .رزيق ،عمار ٢٠٠٢)

محددات الميزة التنافسية:

تتحدد الميزة التنافسية المرحلة التي تمر بها الميزة التنافسية ونطاقها :

- المرحلة التي تمر بها الميزة التنافسية : وترتبط بدورة حياة المنتج:

- مرحلة الدخول: وهي اطول المراحل الزمنية بالنسبة للميزة التنافسية حيث تكون بحاجة للكثير من الموارد المادية والبشرية
- مرحلة التبني: هي تمر الميزة التنافسية بنوعا من الاستقرار النسبي وتوفر الارباح المادية .
- مرحلة التقليد: تبدا هنا الميزة التنافسية بالتراجع نظرا لقدرة النافسين على تقليد الميزة.
- مرحلة الضرورة: وهي المرحلة الاهم حيث يجب على المؤسسة العمل على تطوير الميزة التنافسية الموجود عندها او ايجاد ميزة تنافسية جديدة للتنتافس . (وديع، ٢٠٠١\د .رزيق ،عمار ٢٠٠٢)

الشكل (٢-٣)

المرحلة التي تمر بها الميزة التنافسية

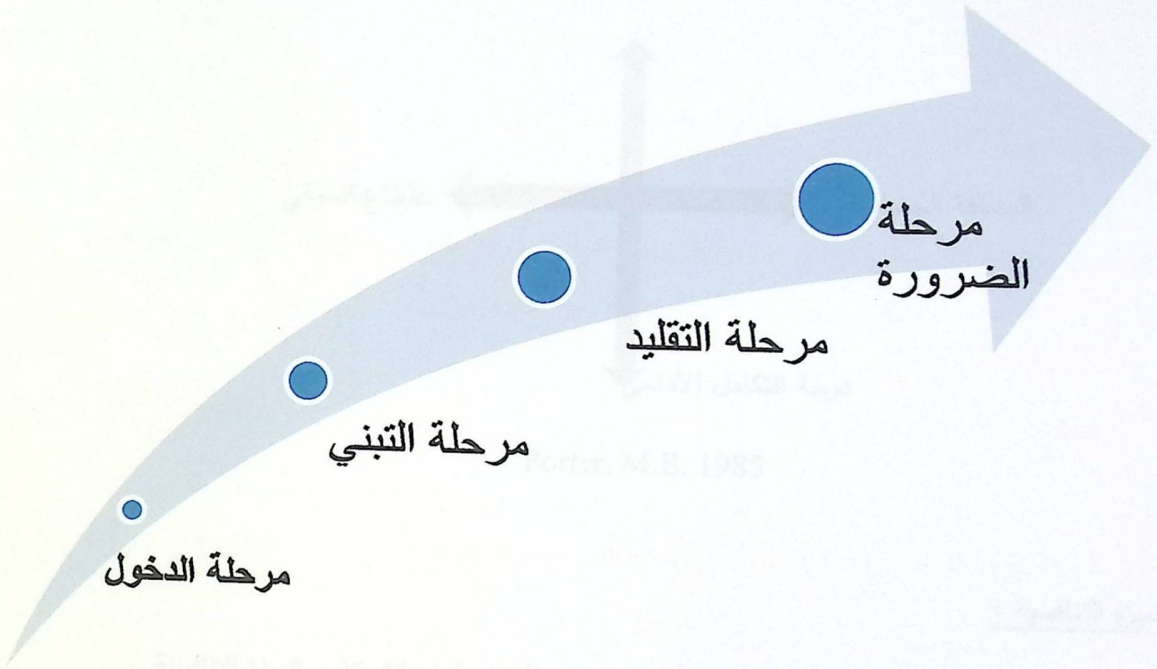

- نطاق المنافسة : وهو مدى اتساع أنشطة وعمليات المنظمة بغرض ميزة تنافسية ولها عدة ابعاد منها:
  - القطاع السوقي: وهو تحديد الفئة التي يتم خدمتها وهو اما بالتركيز على قطاع معين أو خدمة كل السوق.
  - درجة التكامل الأمامي: وهو درجة أداء المنظمة لأنشطتها، سواء أكانت داخلية أو خارجية .
  - المنظقة الجغرافية: وهو المنطقة الجغرافية التي تخدمها المنظمة سواء على المستوى المحلي او العالمي.
  - قطاع النشاط: وهو مدى الترابط بين الصناعات التي تعمل في ظلها المنظمة، لتحقيق ميزة تنافسية.

الشكل(٢-٤)

الميزة التنافسية من حيث نطاق التنافس

قطاع النشاط

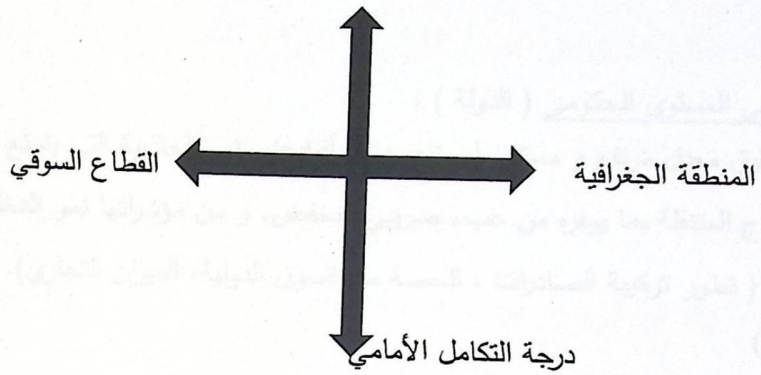

Porter, M.E. 1985

مستويات الميزة التنافسية :

ان مستويات الميزة التنافسية تتضمن عدة مستويات تبدأ من مستوى المؤسسة او الشركة و الميزة التنافسية لمستوى القطاع وتتوسع حتى مستوى الدولة

فالميزة التنافسية على مستوى المؤسسة تتلخص باستغلال الفرص الخارجية أو الحد من أثر التهديدات من خلال مواردها الداخلية المادية أو البشرية أو الفكرية اما الميزة التنافسية للمنتجات أو للمؤسسات على مستوى الدولة هو قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تلقى نجاحا فى الأسواق العالمية وتحافظ على متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى. وعادة ما يرتبط بمفاهيم أخرى مثل النمو والتنمية الاقتصادية وازدهار الدول:

١. تنافسية المشروع (الشركة):

تعرف التنافسية على صعيد الشركة بأنها " تعني القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات و خدمات بشكل أكثر كفاءة و فعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية مما يعني نجاحا مستمرا لهذه الشركة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم و الحماية من قبل الحكومة، و يتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية (العمل و رأس المال و التكنولوجيا)".ومن مؤشراتها تحقيق الربح والنمو واستراتيجية الشركةوتلبتها للطلب لتحقيق اكبر حصة سوقية على المستوى الاقليمي والعالمي . (وديع ٢٠٠١.)

٢. التنافسية على مستوى القطاع :

فهي تعني قدرة شركات قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم و الحماية الحكومية. و من أهم مؤشراتها الربحية الكلية للقطاع و ميزانه التجاري و محصلة الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى مقاييس متعلقة بالتكلفة و الجودة. (د. رزيق ، عمار ٢٠٠٢)

٣. التنافسية على المستوى الحكومي (الدولة) :

وهي قدرة البلد على تحقيق معدل مرتفع و مستمر لمستوى دخل أفرادها. او الجاذبية التي يتمتع بها البلد لاستقطاب عوامل الإنتاج المتنقلة بما يوفره من عبء ضريبي منخفض. و من مؤشراتها نمو الدخل الفردي الحقيقي و النتائج التجارية للبلد (تطور تركيبة الصادرات ، الحصة من السوق الدولية، الميزان التجاري). (عايشي٢٠٠٥/٢٠٠٦)

فالدول كغيرها من المؤسسات والافراد تتنافس من اجل تحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق مستوى معيشي جيد لمواطنيها وذلك من خلال السياسات الاقتصادية والادوات المالية والنقدية التي تستخدمها والمؤسسات الوطنية التي تحقق ذلك ومن خلال الاسواق والضريبة ونظام سياسي مستقر وتتضمن ايضا البنية الأساسية والإدارية والتكنولوجية الجيدة. فذلك يتحدد من مدى تدخل الحكومة في الاقتصاد وما تقدمه للمستثمرين وقطاع الاعمال وتوير الخدمات والبنى التحتية للدولة .(وديع، ٢٠٠١\د .رزيق ،عمار ٢٠٠٢)

٤.٢ واقع الاقتصاد والقطاع الصناعي الفلسطيني :

١.٤.٢ واقع الاقتصاد الفلسطيني :

يمتاز الاقتصاد الفلسطيني بخصوصيته نتيجة لعدة عوامل مر بها هذا الاقتصاد فمنذ نكبة عام ١٩٤٨ ، وفقدانه قدراته الإنتاجية ، تعرض لأوضاع سياسية فضم النظام الأردني الضفة الغربية ، و الوصاية المصرية على قطاع غزة فما كان منها سوا التكيف مع الوضع الجديد ومحاولة النهوض من جديد ، فما ان مرت سنوات فاحتل كل من الضفة والقطاع للاحتلال الصهيوني خلال حرب حزيران ١٩٦٧ و صادرت أملاك الغائبين ،

ونشرت المستعمرات الاستيطانية في أهم المراكز الاستراتيجية و بين التجمعات السكانية الفلسطينية مما دمر الاقتصاد الفلسطيني من جديد وفقد قدرته على التطور فقد تحكم به احتلال حرمه من جميع قدراته وموارده و شل الحياة فيه بما يسمي بتبعيته للاقتصاد الإسرائيلي وهي كما يقول د. إبراهيم العيسوي هي (" ظرف موضوعي تشكل تاريخياً ، ينطوي على مجموعة علاقات اقتصادية وثقافية وسياسية وعسكرية ، تعبر عن شكل معين من أشكال تقسيم العمل على الصعيد الدولي .

يتم بمقتضاها توظيف موارد مجتمع معين (المجتمع التابع والمتخلف بخدمة مصالح مجتمع آخر أو مجتمعات أخرى تمثل مركز أو قلب النظام الرأسمالي العالمي ، وتؤدي أوضاع التبعية الى تعطيل الإرادة الوطنية للدولة التابعة وفقدانها السيطرة على شروط إعادة تكوين ذاتها أو تجددها ، ففي الدول التابعة يتم رسم سياسات التطوير الاقتصادي والاجتماعي انطلاقاً من احتياجات النمو الرأسمالي في الدول الرأسمالية المهيمنة ، بحيث تبقى البنية الاجتماعية –الاقتصادية للدولة التابعة بنية متخلفة ، فاقدة للتكامل الذاتي تتسع فيها الشقة بين هيكل الإنتاج وهيكل الاستهلاك ، مفتقرة الى عناصر التجدد الذاتي ، كما هو اقتصادنا ومجتمعنا الفلسطيني في هذه المرحلة حيث نستهلك ما لا ننتج .

فالتبعية إذن هي جوهر التخلف ، وإن التنمية – كمشروع وطني حضاري – هي نقيض التخلف ، وهي في التحليل النهائي عملية تحرر اقتصادي واجتماعي وثقافي وسياسي من أجل أن يستعيد مجتمعنا الفلسطيني السيطرة على شروط تجدده من ناحية ، ومن أجل إتاحة الفرصة للإرادة الوطنية لممارسة مفعولها في صنع التنمية ارتباطا مباشراً وحتمياً بالبعد العربي القومي من حولنا .").

(أبو القمصان، ١٢٠٠٥ الصوراني، ٢٠٠٦)

ونتيجة لذلك فقد اعتمد الاقتصاد الفلسطيني على الاقتصاد الاسرائيلي واندمج معه و في ظل سياسات اتخذتها سلطات الاحتلال لتوجيه هذا الاقتصاد لخدمتها بدأت تظهر التجارة مع الاقتصاد الاسرائيلي ووزيادة الايدي العاملة في سوق العمل الاسرائيلي، وبذلك فان الاقتصاد الفلسطيني اصبح تطوره مرتبطا بالعلاقات الاقتصادية مع الاحتلال .

و تؤكد كافة الدراسات الاقتصادية المتخصصة بالاقتصاد الفلسطيني المنشورة خلال الفترة (١٩٦٨ – ٢٠٠٣) ، بأن اقتصاد الضفة الفلسطينية و قطاع غزة ، يعتمد إلى حد كبير على الاقتصاد الإسرائيلي ، فقد تمت عملية مخططة من قبل السلطات الإسرائيلية لجهة فك بنى الاقتصاد الفلسطيني ، و إعادة تركيبه بما يتلاءم و أهداف الاقتصاد الإسرائيلي ، و اعتمدت سياسات اقتصادية إسرائيلية محددة لذلك ، و لعل أداء قطاع التجارة الفلسطيني ، و حركة العمال الفلسطينيين في الضفة و القطاع ، قد يحددان مدى التبعية للاقتصاد الإسرائيلي ، في إطار احتلال بدأت خطواته منذ حزيران عام ١٩٦٧. (السهلي ،٢٠١٣)

مرورا بإعلان توقيع اتفاقية المبادئ في أوسلو في العام ١٩٩٣، وبداية عملية التسوية السياسية، ساد اعتقاد لدى العديد من الأوساط بأن مرحلة جديدة سيتم خلالها انتعاش الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية، ومن هذه الأنشطة القطاع الصناعي، إذ اعتقد البعض أن يحقق هذا القطاع معدلات نمو مرتفعة، وان يقود عملية التنمية الشاملة. إلا أن غالبية الدراسات والتقارير التي تناولت هذا القطاع أظهرت استمرار وجود التشوهات الهيكلية، وضعف الأداء العام لهذا القطاع وايضا جعل أداء الاقتصاد الفلسطيني و مدى استقلاليته مرهون بما ستؤول إليه المفاوضات بين السلطة الفلسطينية و إسرائيل ، التي استطاعت إضافة إلى تحكمها بالأرض الفلسطينية التحكم بالموارد المائية الفلسطينية (د. عبد الكريم، ٢٠٠٤) .

الى دخول السلطة الفلسطينية في عام ١٩٩٤ التي وجدت اقتصادا مدمر مهمشا ذو بنية تحتية معدومة و نتيجة لذلك فقد عانى من مشكلة العجز في الميزانية . وبالرغم من كل ذلك و وبالرغم من المحددات التي فرضتها الاتفاقات السياسية والاقتصادية مع إسرائيل خاصة اتفاقية اوسلو ، إلا أن الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية قد استطاع ايجاد سياسة اقتصادية وطنية تعبر عن هويته الفلسطينية ومساراته التنموية للتغلب على الاختلالات التي ورثها عن الاحتلال في إطار الفهم لمستقبل الاقتصاد الفلسطيني القائم على اساس الاقتصاد الحر الذي جعل القطاع الخاص فيه يمارس الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ويكون دور الدولة مقتصراً على الوظائف التقليدية كالدفاع وحفظ الأمن وسن القوانين والتشريعات وضمان سيادة القانون وخلق البيئة المواتية لتشجيع الاستثمار الخاص في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية، فقد تمكنت السلطة الوطنية من تحقيق مجموعة من الإنجازات على تلك الأصعدة خلال الفترة الواقعة بين ١٩٩٤-٢٠٠٠، مما ساهم في تحسين أداء الاقتصاد الفلسطيني وارتفاع

معدلات نموه حيث ظهر ذلك خلال سنة ١٩٩٨ و ١٩٩٩ حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي وانخفضت نسبة البطالة. (أبو القمصان، ٢٠٠٥)

وما ان بدأ الاقتصاد الفلسطيني بالتطور والنهوض فاصطدم بعدها بالانتفاضة عام ٢٠٠٠ التي اعادت الحال لما كان عليه واسوأ تبخرت الانجازات الاقتصادية حيث استخدمت الحكومة الإسرائيلية سياسات الحصار والعزل والإغلاق المتشدد والمستمر على الأراضي الفلسطينية وتفتيت كافة أوصال المناطق والمدن في الضفة وفي قطاع غزة مبرراً للضغط لأهداف سياسية فظل الاقتصاد الفلسطيني بازمة حقيقية كبرى واستمرت حتى عام ٢٠٠٤ وبعدها اي خلال عام ٢٠٠٥ مر الاقتصاد الفلسطيني بمرحلة من الهدوء النسبي الذي سيطر على الوضع بعد اتفاقية القاهرة التي حققت نوع من التهدئة حيث اشارت البيانات الصادرة عن جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني بان الناتج القومي الاجمالي الخاصة بالعام ٢٠٠٥ بالاسعار الثابتة باستثناء محافظة القدس حوال ٤٤٥٦٤ مليون دولار امريكي لكن ما زال الاقتصاد الفلسطينيي يعاني من نسبة عجز لا يستهان بها وما ان استقر الوضع قليلا الا ان اسرائيل قد اخترقت التهدئة وبدأت باعمالها التخريبية واتجريف الاراضي الزراعية وبدء التفكير بالسم القاتل للاقتصاد الفلسطيني وهو ما يعرف بجدار الفصل العنصري في ٢٠٠٦ وبعدها انتشرت قضايا الفساد الاداري ومحاولات السيطرة الاسرائيلية على الموارد الطبيعية ومصادرها واستمرت هذه السياسات والمضايقات على الشعب الفلسطيني والتي اثرت على اقتصاده بشكل كبير حتى نصل الى عام ٢٠١١ فشهد الناتج المحلي الاجمالي نموا ملحوظ حيث بلغ ٩.٩% . (أبو القمصان، ٢٠٠٥)

وشهدت الاراضي الفلسطينية نموا في جميع الانشطة الاقتصادية خاصة ذات المساهمة الاعلى نسبيا في الناتج المحلي الاجمالي خاصة الانشاءات وتلاها الادارة العامة والدفاع لكن هذا النمو تفاوت بين الضفة وقطاع غزة وانخفض الاجر اليومي الحقيقي بنسبة ٢.٨% بالنسبة لعام ٢٠١٠ وارتفع مؤشر غلاء المعيشة بنسبة ٢.٨٨% وار تفع نشاط التجارة سواء الجملة او التجزئة ونشاط الانشاءات فقد كان مؤشرها عدد الرخص التي تم اصدارها اما لنشاط السياحة فقد انخفض بنسبة ١١.٦% فقد بدأ الاقتصاد الفلسطيني بالتطور وبالرغم من ذلك كله هناك اعتماد كبير من الاقتصاد الفلسطيني على المعونات والمساعدات الخارجية لتغطية العجز في ميزانية الحكومة الفلسطينية العامة فثلث هذه المساعدات تذهب لرواتب الموظفين الحكومين ولكن بسبب المشاكل السياسية والحكومات ادى الى تأخر حصول الحكومة الفلسطينية على المساعدات مما يؤدي الى تأخر صرف المستحقات للموظفين

الحكوميين والى حدوث مشاكل في الشارع الفلسطيني وانتشار الاضرابات والمظاهرات وبعد كل ذلك يبقى التساؤل ما الذي نسعى للوصول اليه ؟ وما القادم للشعب الفلسطيني ؟ هل سيبقى الحال على ما هو عليه ام سيتراجع ولعله سيتقدم وفي ظل كل هذه التساؤلات ؟ ما دور الحكومة الفلسطينة وما الذي يتقدم عليه خلال المراحل القادمة لتحقيق التقدم ؟ (أبو القمصان ،٢٠٠٥)

٢.٤.٢القطاع الصناعي الفلسطيني :

أهداف التصنيع في فلسطين:

قبل الدخول في استعراض استراتيجيات التصنيع وتحديد الملائم منها لظروف فلسطين، فمن الأهمية بداية بلورة الأهداف المرجوة من التصنيع. في ضوء تشخيص واقع الاقتصاد الفلسطيني، ودراسة تجارب بعض الدول النامية بشكل عام والدول المجاورة بشكل خاص، يمكن تحديد أهداف التصنيع في فلسطين على النحو التالي:

١.زيادة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف.

٢.رفع قدرة القطاع الصناعي على تغطية الحاجات الأساسية للسكان.

٣.زيادة حجم الصادرات الفلسطينية من خلال تطوير الصناعات القائمة واستحداث صناعات جديدة.

٤.توسيع وتطوير العلاقات التشابكية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى.

٥. نقل التكنولوجيا والمعرفة.

٦.الانفكاك من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي والعمل قدر الإمكان على الاندماج في الاقتصاد العالمي. (نصر الله ،عودة ٢٠٠٤)

الواقع الصناعي الفلسطيني :

يعتبر القطاع الصناعي من القطاعات الإنتاجية الرئيسية في اقتصاد أي بلد، لما له من دور مميز في إرساء القاعدة المادية للتقدم والبناء، وقدرته على إحداث النمو المطلوب في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وهكذا اصبح تطوير القطاع الصناعي يشكل هدفاً محورياً للدول لغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

المرجوة، ذلك ان تنمية وتطوير الصناعة يعني تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل واسعة، وبالتالي زيادة التنوع الاقتصادي الضروري لتحسين النمو الاجتماعي والتقني في تلك الدول.

ومن هذا الفهم لدور وأهمية الصناعة، فإن النجاح في اختيار الاستراتيجيات الصناعية وتحديد السياسات يشكل المدخل الأهم لضمان نجاح عملية التصنيع في فلسطين، وضمان قيامها بلعب دوراً مفصليا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولاشك في ان غياب تلك الاستراتيجيات والسياسات اللازمة للتصنيع خلال سنوات الاحتلال قد ساهم بشكل كبير في فشل أي أنشطة تصنيعية حقيقية، لكن هذا لا يعني بالضرورة عدم وجود فرص وإمكانيات للتصنيع في حالة توفر الشروط والظروف والسياسات المناسبة. (نصر ، ٢٠٠٢).

قدر عدد المنشآت الصناعية في فلسطين وفقاً للمسح الصناعي الذي نفذته وزارة الصناعة عام ١٩٩٨ بحوالي ١٣٨٥٠ منشأة، الغالبية العظمى منها منشآت صغيرة الحجم وتأخذ طابع الورش الصغيرة ويعمل فيها اقل من ٧ عمال. وتشكل الصناعات التحويلية المرتبة الأولى من حيث عدد المنشآت، يليها صناعة التعدين واستغلال المحاجر ثم الأنشطة الصناعية في مجال إمدادات الكهرباء والماء والغاز . وتشكل الصناعات المعدنية اكبر صناعة تحويلية من حيث عدد المنشآت وبلغت ٢٨٠٠ منشأة يليها صناعة الملابس ٢٠٠٠ منشأة، ثم الصناعات الغذائية بحدود ١٧٠٠ منشأة. وتوزعت باقي المنشآت على الصناعات البلاستيكية،الجلدية والأحذية، الكيماوية، الخشبية والأثاث، الميكانيكية والكهربائية، التقليدية ثم الصناعات الدوائية. (معهد ابحاث الدراسات الفلسطينية ماس نصر ، دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية، ٢٠٠٢)

أما بالنسبة للعمالة الصناعية، فقد نمت خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٠ بنسبة ٢٥%، حيث بلغ عدد العاملين في القطاع الصناعي عام ٢٠٠٠ حوالي ٨٠٠٠٠ ألف عامل وقد احتلت صناعة الملابس والنسيج المرتبة الأولى من حيث مساهمتها في التوظيف، وبلغت نسبة العاملين فيها حوالي ٢٦% من إجمالي العاملين في الصناعات التحويلية، ثم جاءت الصناعات المعدنية اللافلزية بنسبة ١٨.٧% ثم الصناعات الغذائية بنسبة ١٥.٨% ثم صناعة الخشب والأثاث بنسبة ٨% .

وعلى صعيد مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي، فقد بلغت ما نسبته ١٦% عام ١٩٩٩، كان نصيب الصناعات المعدنية اللافلزية من إجمالي القيمة المضافة للصناعة بحدود ٢٧% ثم صناعة الملابس والنسيج ١٩%، ثم الصناعات الغذائية والمشروبات بنسبة ١٣%، صناعة المعادن ١٠% ثم الصناعات الخشبية والأثاث بحدود ٨%.

في ضوء ما تقدم يتبين أن الصناعات المعدنية اللافلزية، الملابس والنسيج، الغذائية والمشروبات، المعادن ثم الصناعات الخشبية والأثاث تمثل الأنشطة الرئيسية للصناعات التحويلية في فلسطين، حيث تشكل ما نسبته ٧٧% من مجموع المنشآت الصناعية، وتساهم بنسبة ٧٧% من اجمالي الناتج الصناعي، وتوظف نسبة ٧٨% من اجمالي العاملين في القطاع الصناعي.

أما بخصوص الإنتاجية في الصناعة التحويلية، فقد بلغ متوسط إنتاجية العامل بحدود ٧٥٠٠ دولار، لكنها تتفاوت من نشاط صناعي إلى آخر، حيث بلغت في الصناعات الورقية حوالي ١٢ ألف دولار، بينما كانت في الصناعات المعدنية اللافلزية بحدود ٨٦٠٠ دولار، الغذائية حوالي ٥٥٠٠ دولار، الملابس والنسيج حوالي ٥٠٠٠ دولار.

أما على صعيد مساهمة الصناعة في التجارة الخارجية فقد شكلت الصادرات الصناعية ما نسبته ٠٦% من اجمالي الصادرات الفلسطينية، وبلغت بالقيمة حوالي ٦٠٠ مليون دولار. وبالرغم من نمو الصادرات الصناعية خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٠، الا أن الأرقام لا زالت تشير إلى محدودية مساهمة القطاع الصناعي في تحقيق توازن في الميزان التجاري وميزان المدفوعات الفلسطيني.

وعن توزيع الصادرات حسب النشاط الصناعي، فقد احتلت الصادرات من المنتجات المعدنية اللافلزية المرتبة الأولى، وشكلت ما نسبته ٤٥% من إجمالي الصادرات الصناعية، يليها صناعة النسيج والملابس بنسبة ١٥% والغذائية ٨% ثم الصناعات الكيماوية بنسبة ٥%.(نصر الله ،عودة ٢٠٠٤)

٢. ٥ اهم الاتفاقيات الدولية التي اثرت على القطاع الصناعي الفلسطيني :

أولاً : اتفاقية باريس الاقتصادية :

حددت هذه الاتفاقية من الناحية النظرية الإجراءات والأنظمة التي تحكم العلاقات الاقتصادية

بين السلطة الوطنية وإسرائيل خلال الفترة الانتقالية على المبدأ الأساسي للتجارة الحرة ضمن نظام تجاري يمثل مزيجاً ما بين نظامي منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي بينهما ، وتتخلصأهم النقاط المتعلقة بالعلاقات التجارية في البروتوكول بما يلي :

• تصدير المنتجات الصناعية والزراعية الفلسطينية للأسواق الخارجية بدون قيود، علىأساس شهادة المنشأ التي تصدرها السلطة الوطنية الفلسطينية.

• تخضع الواردات الفلسطينية لمعدلات الجمارك والضرائب والرسوم الأخرى الإسرائيلية،كما تلتزم بسياسة الاستيراد الإسرائيلية وإجراءتها، "ما عدا السلع المدرجة في القوائم A1، B، A2 التي ستحدد السلطة الفلسطينية معدلات الجمارك والرسوم والضرائب عليهاحسب المصلحة الفلسطينية واسترشاداً باتفاقية الجات ضمن الحصص المحددة، وإذا زادتعن ذلك تسري عليها الأنظمة الإسرائيلية".

• من حق السلطة الفلسطينية استخدام كافة نقاط العبور (دخول وخروج) مع إسرائيل بغرض استيراد وتصدير السلع وستعطي معاملة مساوية للإسرائيليين. (نصر الله ،٢٠٠٣).

ثانيا:الاتفاقية المصرية :

وحرصا على التعاون الاقتصادي المشترك بين فلسطين ومصر تم تشكيل اللجنة المصرية الفلسطينية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني بالقاهرة في عام ١٩٩٧ حيث اتفق الطرفان على عدة أمور منها:-

-تشجيع الاستثمارات وحمايتها بين الطرفين وذلك عن طريق إقامة المشاريع المشتركة والمناطق التجارية الحرة والاستفادة من الخبرات المصرية وتشجيع التعاون المصرفي.

-عقد اتفاق تجاري من أجل زيادة حجم التبادل التجاري والعمل على إزالة العوائق غير الجمركية لدى الطرفين (الإدارة العامة للاستثمار،٢٠٠٠).

- إعفاءالسلع والمنتجات ذات المنشأ الوطني المصري – الفلسطيني من الرسوم.

-تقديم المساعدات الفنية للجانب الفلسطيني وتشجيع الاستثمار الصناعي ، بالإضافة إلى التعاون الزراعي وفي مجال النقل والمواصلات. (الإدارة العامة للاستثمار،٢٠٠٠). (نصر الله ،٢٠٠٣)

ثالثاً: اتفاقية مع المملكة الأردنية :

أما على صعيد التعاون الاقتصادي مع الأردن، فقد تبلورت إمكانيات للتعاون بين الأردن وفلسطين من حيث تبادل الخبرات العلمية والفنية في المجالات المتخصصة ، والاستفادة من مصادر الطاقة والمياه المتوفرة في الأردن، والتعاون أيضا في مجال التعليم لما يتمتع به الأردن من عمق اقتصادي وبشري لفلسطين حيث أن هناك نسبة من المشاريع الأردنية المقامة في فلسطين مثل البنوك وشركات التامين (منشورات الإدارة العامة للاستثمار،١٩٩٨).

وكان الفائض التجاري الذي كانت تتمتع به فلسطين حتى عام ١٩٩٧ تحول إلى فائض لصالح الأردن اعتباراً من عام ١٩٩٨ وما زال حتى نهاية العام ٢٠٠٤ أي تراجع التصدير الفلسطيني مقابل زيادة الواردات من الأردن (قرش،٢٠٠٦). (نصر الله ،٢٠٠٣).

رابعا:اتفاقيه مع الاتحاد الاوروبي :

وقد وقعت السلطة اتفاق شراكة مع أوروبا، حيث أقرت السلطة ميثاق اليورومتوسطي للمشاريعالذي وقع عليه وزراء الصناعة في دول الشراكة الأوروبية المتوسطية في روما عام ٢٠٠٤محيث مثل الميثاق فرصة جيدة لمواجهة تحديات إقامة منطقة اقتصادية يورومتوسطية تتعاملوفق العولمة الاقتصادية السائدة حالياً و حيث أكد الميثاق على حرية الحركة للبضائع ورجالالأعمال وطالب بدعم الصناعات وتبسيط إجراءات تسجيل المشاريع وتحسين مهارات الأفراد والمؤسسات، وتسهيل الوصول إلى التمويل اللازم، فالهدف الأسمى وراء هذا الميثاق هو تحسين المناخ الاستثماري في فلسطين أسوة ببقية الدول(جريدة القدس، ٢٩/٧/٢٠٠٤). (نصر الله ،٢٠٠٣)

خامساً:اتفاقيات مع العالم الخارجي

ومن أجل تحسين المناخ الاستثماري وقعت الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار العديد من اتفاقيات التعاون الخاصة في مجال تشجيع الاستثمار حيث أن الهيئة عضو في الاتحاد العالمي لهيئات تشجيع الاستثمار، فقد وقعت الهيئة عدة اتفاقات لتنفيذ مشاريع العناية بالاستثمار مع مؤتمرالأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونتكاد) وبتمويل من عدة حكومات أجنبية أوروبية .(جريدة الحياة٢/٨/٢٠٠٤ ،١)

وقد وقعت الهيئة اتفاقا مع وكالة ضمان تعدد الاستثمار التابعة للبنك الدولي MIGA وذلك لتوفيرضمانات لتعدد الاستثمار(تنوع الاستثمار) في فلسطين، وذلك لتشجيع الاستثمار الأجنبي (الخارجي) على الاستثمار في فلسطين بضمانات وكالة ضمان تعدد الاستثمار، حيث تسعى هذه الوكالة لضمان وتأمين الاستثمارات الخارجية ضد التقلبات الاقتصادية والسياسية، وذلك لتشجيع رأس المال الأجنبي علي العمل والاستثمار في البلدان النامية ومن ضمنها مناطق السلطة الفلسطينية (الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار،٢٠٠٦).

ودعما لسياسة تشجيع الاستثمار في الوطن العربي فقد أنشئت المؤسسة العربية لضمان الاستثمارعام ١٩٧٤ومقرها في الكويت، وفلسطين أحد أعضاء هذه المؤسسة التي تعنى بالترويج للاستثمارفي الدول الأعضاء فيها، وتقوم بالتأمين على الاستثمار ضد مخاطر التقلبات الاقتصادية . (نصر الله ،٢٠٠٣)

٢. ٦ التجارب الاقتصادية لعدد من الدول :

١.٦.٢تجربة كوريا الجنوبية :

ان كوريا وبالرغم من قلة لموراد المتوفرة فيها و زيادة اعداد سكانها الا انها استطاعت تحقيق التقدم والنهوض باقتصادها وذلك بانها استفادت من الدعم المعسكر الغربي لها خلال الستينات والسبعينات فقد وفر لها هذا الانطلاقة الاولى للنهوض فهي افضل الدول في النمو من بين دول النمور الاسيوية فقد تمكن من احتلال المراتب الاولى في مجالات صناعية عديدة حيث حققت تقدم كبير مما جعلها تاتي بالمرتبة العاشرة لعام ٢٠٠٤ من حيث الناتج الاجمالي القومي وفي المرتبة التاسعة من حيث الصادرات واحتلت مراتب متقدمة في عدة صناعات منها اشباه الموصلات بالمرتبة الثالثة وبالسيارات المرتبة السادسة والثامنة للصلب والبترو كيماويات ، اما على مستوى الدول المصدرة فهي بالمركز ١٢ بقيمة ٢٥٣.٩ مليار بنسبة ٢.٨% من اجمالي صادرات العالم والمرتبة ١٣ لاستيراد السلع بقيمة ٢٢٤.٤ مليار دولار بنسبة ٢.٤% من اجمالي واردات العالم للسلع اما بالنسبة للخدمات فقد احتلت المرتبة ١٥ في تصدير الخدمات بقيمة ٣٩.٧ مليار دولار بنسبة ١.٠٩% من اجمالي صادرا العالم من الخدمات اما بالنسبة لاستيراد الخدمات فهي بالمرتبة ١٢ بقيمة ٤٩.٦ دولار اي بنسبة ٢.٤% من اجمالي واردات الخدمات العالمية.

اما بالنسبة للاستثمار الكوري فقد بلغ الاستثمار الخارجي لها في عام ٢٠٠٤ حوالي ٨ مليار دولار اي زيادة بنسبة ٣٦.٨% عن عام ٢٠٠٣ وبلغ الاستثمار الاجنبي في الدولة حوالي ٣ مليارات دولار لعام ٢٠٠٤ . (د.العثيم ، ٢٠١١)

ويقوم الاقتصاد الكوري بالدرجة الاولى على الصادرات والتي تمثل ٤٠% من النشاط الكوري حيث ارتفعت الصادرات الكورية بنسبة ٢٩% في عام ٢٠٠٣ و٣١.٢% لعام ٢٠٠٤ حتى بلغت ٢٥٤.٢٢ مليار دولار حيث ان الاقتصاد الكوري يعتمد بنسبة كبير على صناعة السيارات وتصديرها وبالمساندة مع قطاع تكنولوجي المعلومات والذي بلغت صدراته حوالي ٧٥ مليار دولار لعام ٢٠٠٤ وذلك لتحسن صورة المنتجات الالكترونية الكورية بالاسواق العالمية .

ومن ذلك نستنتج ان قصة نجاح كوري تعتمد بالاساس على اربع مراح مرت لها عمية التصنيع لديها وهي بداية التحول من سياسة التصنيع القائم على احلال الواردات الى سياسة التصنيع الموجه ثم نمو الصناعات الثقيلة والكيمائية لديها ثم العمل على اعادة هيكلية القطاع الصناعي لتحقيق النمو الصناعي المتوازن واخيرا تطبيق العولمة على القطاع الصناعي الكوري وتطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية . (د.العثيم ، ٢٠١١)

الدروس المستفادة من هذه التجربة :

١ . انها قامت في ظل انظمة حكم مستقرة واعطت القطاع الخاص دوره .

٢ . الاعتماد على التعاون مع الدول الاكثر تقدما للمساهمة في عملية التنمية .

٣ . الدعم الحكومي للصناعات الاستراتيجية خاصة عند بدايتها للتركيز والمساندة في البحث والتطوير.

٤ . التركيز على التعليم والاهتمام بتنمية الموارد البشرية وتأهيل وتدريب العمالة. (د.العثيم ، ٢٠١١)

٢.٦.٢تجربة اليابان :

ان تاريخ اليابان يبدو لنا اهميته خاصة بعد ان حقق نمو وازدهار كبير به بعد ان حل به الدمار والهزيمة في الحرب العالمية الثانية وكيف تحولت من بلد يعاني من المجاعة إلى بلد اقتصادي عملاق حيث اطلق عليه البعض مسمى " المعجزة اليابانية " فبالرغم من ان النهضة كانت بعد الحرب العالمية الاولى الا انه لا بد من شواهد واسبقيات لهذه التنمية فقد كانت اليابان على مدى عصور طويلة بلدا غامضا بالنسبة لغرب آسيا وأوروبا وأمريكا و ذلك بسبب الخيار الذي اتخذته القوى الحاكمة في اليابان قديما بالعزلة عن العالم الخارجي والإنغلاق على الذات و ساعد على ذلك بان اليابان جزيرة لا تربطها حدود برية مع البرّ الرئيسي لآسيا ولكن اصبحت بعد ذلك هدف اساسي للدول الاستعمارية ومع عدة حملات وغزوات عليها قد تحررت بشكل تدريجي ولاحظت مدى التقدم في الدول الغربية .

فعملت من خلال إدارة ميجي بإرسال المئات من الطلبة اليابانيين للدراسة في الجامعات الغربية و استدعاء العديد من الخبراء الغربيين بمن فيهم المهندسين والأطباء والمدرسين وغيرهم للمساهمة في بناء اليابان الجديدة فقد كان دور هذه الارساليات فقط تقديم المعلومات والتدريس وذلك لتمسكها لقوميتها بشكل كبير ، ثم قام اليابانيون بانفسهم بإعداد المشاريع وتنفيذها على أرض الواقع لتحريك عجلة النمو الداخلي من جهة، وتقوية الخبرات والقدرات البشرية اليابانية من جهة ثانية مما ادى الى إعادة هيكلة الخبرات الغربية لتتوافق مع إرثها الثقافي الحضاري لكن مع خدمة مصالحها الذاتية والحفاظ على استقلال القرار الياباني عن تأثير القوى الغربية .

و بدات بلقيام بحملات عسكرية والتطور في المجالات العسكرية حتى فترة الحرب العالمية الثانية حيث تم تدمير معظم مدنها بالقصف الجوي بقنبلتي ناغازاكي وهيروشيما النوويتين . ولكن بعد انتهاء الحرب بعدة سنوات عملت على توقيع معاهدة الاستسلام في ٢ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٤٥التدخل سنوات جوع ومرض واوبئة مما جعل الهدف

الاول لليابانين التخلص من اثار الحرب واعادة الحياة للوضع الطبيعي و لكن رغم كل هذه المشاكل الا ان اليابان حافظت على وحدتها ولم يحصل اي صراع داخلي بل كان الهم الاساسي لهم ما الذي يجب فعله

وفي عام ١٩٥٢ وقعت اليابان اتفاقية سان فرانسيسكو للسلام لأعادة السياده على أراضيها وأعادة الحكم للحكومة اليابانية المنتخبة من الشعب. استلم الحكم الحزب الديمقراطي الحرّ الذي قاد مسيرة النهوض بهذه الفترة. ومع ان القوت الامريكية دمرت اغلي المدن اليابانية ومراكزها الصناعية الا انها لم تدمر العقول اليابانية فركزو على اعادة البناء لليابان وليس بناء بلد جديد وذلك بتسخير جميع القدرات لكن مع تغير التوجه لهذه القدرات فقبل الحرب كان التركيز على الاغراض العسكرية والحربية اما بعد الحرب ركزت على الطاقة لاعادة البناء والترميم . وقد ساعد في عملية البناء اليابانية ايضا الشركات الخاصة فيها والتي كانت في فترة لحرب فسرعان ما استعادت نشاطها مستفيدة من الحاجة العالمية لمنتجات جديدة فوسعت اسواقها لتمتد الى جميع دول العالم وحتى السبعينيات وصلت سرعة نمو الاقتصاد الياباني إلى ذروتها مستفيدة من نمو الأسواق في البلدان المتقدمة التي تعافت اقتصاداتها من آثار الحرب العالمية الثانية، لتكتسح أسواق العالم ولتغدوا الشركات اليابانية هي القوة الجديدة التي رفعت علم اليابان في الخارج بدلا من الجيوش والطائرات.

ومن الأمور المثيرة للإعجاب في النهضة الثانية أن جميع المواطنين حصلوا على نصيبهم من الثروة الجديدة بشكل عادل، حتى بلغت نسبة البطالة في اليابان في أوج النهضة في أواخر السبعينيات أقل من ٢%، وأصبح العامل أو الموظف الياباني محسودا في العالم بسبب دخله المرتفع والخدمات التي تقدمها الدولة .

(د.ظاهر، ٢٠١٣)

الدروس المستفادة من التجربة اليابانية :

١.دور الوحدة في تحقيق النهضة اليابانية و المحافظة على الارث الحضاري لها .

٢.دور الشركات الخاصة في دفع عجلة النمو الاقتصادي .

٣. الاستفادة من فرص دخول دول جديدة والتوسع وعمليات التعاون مع الدول الاخرى .

٤. التركيز على استغلال الموارد فيما يخدم مصحلة البلد .

(د.ظاهر، ٢٠١٣)

٣.٦.٢تجربة تركيا :

تمثل هذه التجربة احد نماذج النهوض الاقتصادي في العالم وفي العالم الاسلامي بشكل خاص فقد شهدت منذ بداية الالفية تطور اقتصادي اجتماعي و سياسي يقوده حزب العدالة واالتنمية صاحب التوجهات الاسلامية والذي بذلك اذهل العالم .

فقد كان لكل من العوامل السياسة الاقتصادية دورا في هذه التجربة حيث قامت جمعيات لرجال الاعمال على تنمية الاقتصاد والصناعة بعيدا عن سيطرة المنظومة الاقتصادية اليهودية في ذلك الوقت مع توجهات لاعادة بناء تركيا لتقافتها الاصلية والخروج من شرنقة العلمانية المتطرفة . وايضا العمل على دفع القوى السياسية ذات التوجهات الاسلامية للسيطرة على الحكم دون المواجهة العنيفة مع القوى العلمانية المسيطرة على السياسة . لكن استخدمو نجاحاتهم الاقتصادية للوصول للحكم من خلال انتخابات برلمانية لعام ٢٠٠١ . ولا يمكن اغفال مستوى العمل الخدمي الذي يحتك بالمجتمع فقد عمل اوردغان الذي كان رئيس بلديتها على النهوض بها وتاسيس بنية تحتية وعمرانية مذهلة مما اكسبه شعبية مذهلة .. (ابو حسن ،٢٠١١)

ان حزب التنمية والعدلة عمل على التركيز على تنمية البلد اقتصاديا واهمال بقية الجوانب حيث حققو ذلك لتصبح تركي بالمرتبة السادسة عشر بين الدول ذات الاقتصاد الاقوى على مستوى العالم خلال ثمان سنوات فقط حيث تضاعف دخل الفرد ثلاث مرات ليتجاوز ١٠٠٠٠ دولار سنويا

وقد كانت من انجازات العدالة والتنمية من ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٨ :

١. احتلت تركيا المرتبة السادسة على المستوى الاوروبي بالمجال الاقتصادي.

٢. تضاعف دخل الفرد التركي ثلاث مرات.

٣. تضاعف حجم الانتاج اربع مرات خلال ست سنوات ليصل في ٢٠٠٨ ال ٧٤٠ مليار دولار.

٤. استطاعت تحقيق نمو يقدر ب ١١.٥ رغم الازمة العالمية

٥. استطاعت ان تحتل االمركز الاول في اوروبا في مجال صناعة النسيج

٦. استطاعت ان تصل ال المرتبة الثالثة في تصنيع جهزة التلفاز والثالثة في تصنيع الحافلات

٧. تضاعف صادرات تركيا من ٣٦ مليار دولار عام ٢٠٠٢ لتصل ١٣٢ مليار عام ٢٠٠٨

ولكن تركيا استطاعت تحقيق ذلك بالرغم من انها تستورد المواد الخام الاساسية اللازمة للصناعة فكيف لو انها تمتلكها ومع كل ذلك عملت على التركيز على التعليم لانه ركيزة للتنمية ويرافق ذلك الاعلام القوي لاقناع الناس بحتمية النهضة لرفع مستوى المعيشة والحياة بتركيا حيث خصصت جزء من الميزانية العامة من ميزانية الدولة للتعليم لتصل الى ١٠% .

اما على صعيد السياسة الخارجية فحققت تركيا النجاح في مختلف المجالات مما دعم دورها السياسي على مختلف الاصعدة وكان اساس نجاحها في هذا المجال هو العمل على توحيد مختلف قوى الشعب والاستقرا والقوة الاقتصادية الدافعة للعمل السياسي ومتصالحة مع المحيط الخارجي مع كل جيرانها بحل جميع المشكلات مما سهل لها التنقل في المنطقة لتلعب دور مركزي في الساحتين الاقليمية والدولية . فقادة العدالة والتنمية قامو بالمزج بين الاسلام والعودة له مع العمل على الانفتاح على دول الغرب الاوروبي والامريكي فقد ساندت وكان لها دور فاعل في عدة مجالات وقضايا لتجعلها رمز للفخر العربي والاسلامي ، وغير ذلك فقد زاد حجم التبادل التجاري بين تركيا وعدد من الدول العربية منها سوريا حيث قامت بفتح الحدود معها واقامة منطقة تجارة حرة معها ومصر ولعبت دور في الملف الايراني فاصبحت دولة مهمة ومركزية بالمنطقة.

من عوامل نجاحها ايضا تطبيق الديمقراطية فارادة الشعب كانت المرجعية الاساسية لصنع القرار و وضوح الاستراتيجية لدى الحزب الحاكم ووسائل تحقيقها. (ابو حسن ،٢٠١١)

٢- ٧ الدراسات السابقة :

في هذا المبحث سيتم استعراض مجموعة من الدراسات السابقة ،العربية والمحلية والدولية الذات الصلة بموضوع الدراسة، ومقارنتها بالدراسة الحالية .

١.دراسة (علي ،٢٠٠٨) بعنوان دور الحكومة في تدعيم التنافسية للمؤسسات الوطنية

هدفت هذه الدراسة القاء الضوء على الإصلاح الإقتصادي في الجزائر ومعرفة آثاره والتحولات التي حصلت فيه ومدى فعالية الإصلاحات التي تمت على سياسات الدولة و تكمن أهميتها في معرفة المستوى الذي وصلت له الإصلاحات داخل الإقتصاد الجزائري ومدى نجاعتها وآثارها على السوق والإقتصاد ومدى كفاءتها وفعاليتها للبلد.

واعتمدت على استخدام اسلوب المقارنة بين ما كان موجود مسبقا في الإقتصاد الجزائري مع وجود احصائيات مستقبلية وتحليل الإقتصاد الجزائري ومعطياته بعد التعديلات باستهداف المؤسسات الوطنية الموجودة في الجزائر كمجتمع لها وتوصلت الى مجموعة من النتائج منها ان تنمية المؤسسات الوطنية تتطلب بالضرورة المعرفة وتطبيقها ويتمثل المصدر الرئيسي لإنتاج المعرفة في التعليم والبحث العلمي والتكنولوجي وكذلك الجانب الإداري

والمؤسساتي وتدعيم القطاعات المختلفة لتحقيق استقرار كلي والجانب الإستثماري للدولة وأهمية تشجيع القطاعات الخاصة فيها .

٢. دراسة (نصر ،٢٠٠٨)بعنوان دور "هيئة تشجيع الإستثمار "في تشجيع الإستثمار المحلي والأجنبي في فلسطين (حالة قطاع غزة):

هدفت الى التعرف على دور الهيئة العامة لتشجيع الإستثمار الفلسطينية في تشجيع الإستثمار المحلي والأجنبي في فلسطين والقطاع تحديدا وكانت اهميتها تكمن بمعرفة سعي السلطة الوطنية الفلسطينية والمؤسسات إلى تنمية قطاع الإستثمار ،بحيث يمكن التعديل على القوانين والتشريعات المتعلقة بالإستثمار من أجل ملائمة الظروف الإقتصادية الراهنة الذي بدوره سوف يؤدي الى رفع مستوى الإقتصاد الفلسطيني . واعتمدت على تم توزيع استبيان على عدد معين من المستثمرين وتم الإستعانة بالإحصائيات الموجودة كمنهجية للبحث باستهداف مجموعة من المستثمرين في قطاع غزة .

وكانت من اهم النتائج التي تم توصل اليها في هذه الدراسة ان هنالك قصور في القوانين الموجودة لتشجيع الإستثمار وكذلك قصور في السياسات الموجودة وفي آداء المجلس التشريعي الفلسطيني وان القطاعات المختلفة (مالية ،مصرفية وغيرها)بحاجة الى تنظيم واعادة هيكلة .

٣. دراسة (غيث ،شبانة ،٢٠٠٤) بعنوان السياسات المالية والنقدية الفلسطينية :

هدفت هذه الدراسة للتعرف على السياسات المالية والنقدية الفلسطينية والمشاكل التي تواجه الدولة في تطبيق هذه السياسات والوصول الى رؤى مستقبلية للسياسات النقدية والمالية الفلسطينية .

وكانت اهميتها تتلخص في الإقتصاد الفلسطيني ودراسة كيفية استخدام السياسات المالية والنقدية في حل المشاكل الإقتصادية التي تعاني منها الدولة الفلسطينية والإقتصاد الفلسطيني اعتمدت على الأسلوب الوصفي وتحليل البيانات التي تم الحصول عليها من مركز الإحصاد ومعهد ماس للدراسات الفلسطينية وكانت من ابرز نتائجها انها حققت إدارة الإيرادات العامة إنجازات مهمة في مجال البناء المؤسسسي والحصيل الكمي للإيرادات. و إن ادارة النفقات تعاني من مشكلات عدة تتعلق بمراحل إعداد الموازنة كافة سواء كان تخطيط ام مناقشة . و تراجع الإيرادات بشكل كبير في السنوات الأخيرة وذلك بسبب انخفاض مستويات الدخل وتدني النشاط الإقتصادي .

٤.دراسة (عثمان،٢٠٠٤) بعنوان دور السياسة المالية في زيادة القدرة الإستيعابية للاقتصاد الفلسطني :

هدفت للتعرف على دور السياسة الممالية المتبعة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية في زيادة القدرة الإستيعابية للإقتصاد الفلسطيني .وكانت تبحث في مشاكل عنصر العمل ،الذي يعد من أهم الموارد الإقتصادية ومن أهم مصادر الدخل في الإقتصاد الفلسطيني وضرورة معالجة هذه المشكلة بالسرعة الممكنة باستخدام السياسات الإقتصادية لزيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني .

وكانت تستخدم الأسلوب الوصفي والأسلوب الكمي في تحليل النتائج واعتمد على نتائج احصائية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني . و كانت من أبرز النتائج ان التغيرات والتعديلات التي أجريت على النظام الضريبي منذ استيلام السلطة الوطنية الفلسطينية لم تؤدي إلى زيادة القدرة الإستيعابية للمنشأت ،حيث إن تخفيض الشرائح الضريبية لم يعمل على زيادة القدرة الإستيعابية لأن هذا التخفيف لم يكن دافعا رئيسيا لكي تعمل الشركات على زيادة استثماراتها وتوسيع قدراتها الإستيعابية ويعود ذلك لتردي المناخ السياسي والأمني الفلسطيني وعدم استقراره .

٥. دراسة (نوير،٢٠٠٣) بعنوان دور الحكومة الداعم للتنافسية:

كانت الهدف من هذه الدراسة هو الإجابة على السؤال (هل نجحت الحكومة المصرية في توفير أعمال مواتية مقارنة بالمنافسين العالميين بحيث تنعكس في تعزيز القدرا التنافسية للإقتصاد المصري ؟) وكانت تهتم الدراسة إلى

تقييم الدور الحكومي المصري في تهيئة أعمال محفزة وداعمة للقرارات التنافسية للأنشطة الإنتاجية والخدماتية . فيما اعتمدت على تحليل المؤشرات المركبة والبسيطة ، التي تعبر عن بيئة الأعمال ،ومقارنة ضع مصر بتجارب ناجحة لعدة دول في العالم واستهدفت فيها كل من متخذي القرار في البلد وراسمي السياسات ورجال الأعمال والمستثمرين .

فيما توصلت الى ان بيئة الأعمال المصرية لا تزال بحاجة إلى المزيد من العمل والجهد لتحسين صورتها ،ولتسهيل إقامة الأعمال المحلية والعالمية في السوق المصري وفي هذا الصدد ،فإن الرسالة التي يود الكاتب توصيلها تتمثل في ضرورة استخدام الأطر المرجعية أو البنشماركية لتحسين أداء بيئات الأعمال ،وإجراء المقارنات المستمرة مع المنافسين الإقليميين والعاملين للنتائج المتحصل عليها من تبني سياسات اقتصادية معينة .

التعقيب على الدراسات السابقة :

الدراسة الحالية اجريت في البيئة الفلسطينية (في مدينة الخليل)،الدراسات السابقة اجريت في البيئة الفلسطينية والمحلية ،اما حيث القطاع المستهدف فالدراسة الحالية استهدف القطاع الخاص الفلسطيني والاستثمارات في مدينة الخليل على وجه التحديد ،بينما الدراسات السابقة استهدف السوق بشكل عام ،من حيث الهدف هدفت الدراسة الحالية الى معرفة الوضع الراهن للقطاع الخاص الفلسطيني وتداعياته ومدى تطبيق السياسات الحكومية للرقي بالاقتصاد الوطني الفلسطيني ،بينما هدفت الدراسات السابقة الى التعرف على مشاكل كل من الحكومات في تسيير اعمالها في نواحي عدة ومن حيث الأداة فإن الدراسة الحالية سوف يتم فيها استخدام استبيانات كغيرها من الدراسات .

الفصل الثالث

"منهجية البحث "

مكونات الفصل:

١.٣ المقدمة.

٢ .٣ منهجية الدراسة .

٣.٣ مجتمع الدراسة .

٤.٣ اختيار عينه الدراسة .

٥.٣ أدوات تحليل البيانات .

٦.٣ عرض وتحليل النتائج المعلومات العامة.

٣.١المقدمة :

سيتم من خلال هذا الفصل توضيع منهجية البحث التي اتبعها فريق البحث ، وعينه البحث وأدوات البحث كالاستبانة ،والمعلومات العامة عن العينة التي تم أخذها .

٣ .٢ منهجية البحث :

اعتمد فريق البحث في هذه الدراسة على الاسلوب الوصفي التحليلي للمعلومات التي تم الحصول عليها من خلال الاطلاع على الكتب المتوفرة في المكتبات الفلسطينية وخاصة كتب معهد ماس للابحاث والدراسات الاقتصادية الفلسطينية ، وتم البحث من خلالها سياسات الدولة في تحقيق الميزة التنافسية وتعزيز القطاع الخاص من خلال مراجعة الأدب المتوفر حول مفهوم الميزة التنافسية لتقديم شرح عميق لهذا المفهوم، وحول السياسات المتبعة وتحليل الاقتصاد الفلسطيني وتوضيح مفهوم القطاع الصناعي ووصفه حاله ، متخذةً تجربة حالة الاقتصاد الفلسطيني دراسية باستخدام أسلوب دراسة الحالة بالإستناد إلى البيانات المتوافرة في المراكز الاقتصادية والاحصائية والكتب والمراجع المتوفرة في المكتبات الفلسطينية و على الانترنت والبيانات التي جمعت من خلال إجراء عدد من المقابلات .

اعتمد فريق البحث على الأسلوب الوصفي ، والأسلوب التحليلي في هذا البحث

الأسلوب الوصفي التحليلي :

حيث يركز هذا الأسلوب على وصف دقيق وتفصيلي يتمثل في المقارنة ، كما تم فيه الاعتماد على دراسة واقع الدور الذي تلعبه السياسات الحكومية لخلق ميزة تنافسية بالقطاع الصناعي الفلسطيني ووصفه وجمع البيانات عنه ،وتصنيفها وتنظيمها للوصول لنتائج تساعد على فهمه وإمكانية تعديله وتطويره.

٣.٣ مجتمع الدراسة :

يمثل المجتمع الكلي للبحث المنشآت الصناعية في محافظة الخليل ،وقد تم الحصول على أسماء هذه المنشآت من وزارة الاقتصاد في مدينه الخليل ،وقد تم اختيار هذه المنشآت بناء على درجه تأثيرها في القطاع الصناعي الفلسطيني ،والجدية في الصدق والتعامل التي تتمتع بها هذه المنشآت وقدرتها على تمثيل خصائص المجتمع الكلي .

٣. ٤اختيار عينه الدراسة :

قام فريق البحث باختيار العينة حيث انها تمثل منشآت صناعية في محافظه الخليل ،حيث تم استخدام اسلوب العينية القصدية لتمثل المجتمع الأصلي للبحث وتم توزيع ٥٥استبانه وتم استرجاع ٥٠ استبانه ،ولم يتم استثناء أي استبانه بسبب التلف .

الاستبانة :

من اجل الحصول على البيانات من مصدرها الرئيس تم إعداد استبانه شاملة تحتوي على مجموعه من الأسئلة المغلقة والمتعلقة بمشكلة البحث .

مكونات الاستبانة :

تتكون الاستبانة من اربعة اقسام :

القسم الأول : تضمن رسالة التغطية التي تبين موضوع البحث والهدف منه .

القسم الثاني : ويشمل على معلومات عامة حيث تتضمن المتغيرات الديمغرافية ومتغيرات عن طبيعة المنشأة ،هي على النحو التالي :

١-المعلومات العامة :

- الوصف الوظيفي : توضيح المركز الوظيفي الذي يشغله الشخص الذي يقوم بإلاجابة على الاستبانة .
- المؤهلات العلمية :وقد اتخذ اربع مستويات (ثانوية فما دون ،دبلوم ،بكالوريوس ،ودراسات عليا)
- تاريخ تأسيس المنشأة .
- الشكل القانوني للمنشأة وقد احتوى على اربع اقسام (عائلة ،تضامن ،مساهمة خاصة ،مساهمة عامة).
- نوع الصناعة (مجال التصنيع).
- تقوم المنشأة بتسويق منتجاتها في (السوق المحلي ،السوق الإسرائيلي، السوق العالمي).

القسم الثالث :

ويتكون من الاقسام التالية

اولا : الجوانب القانونية والبنية التحتية :ويتكون من ثمانية عبارات ،نستفسر فيها عن اجراءات تأسيس المنشأة وخدمات البنية التحتية التي يجب ان توفرها الحكومة للمنشآت.

ثانيا : السياسة المالية والنقدية :ويتكون من ثلاثة عشر عبارة نستفسر فيها عن السياسات المالية والنقدية ومدى تطبيقها ع ارض الواقع واستفادة المنشآت منها .

ثالثا : السياسة التجارية والمعابر :ويتكون هذا القسم من ثمانية عشر عبارة نستفسر فيها عن السياسة التجارية والصادرات والواردات والمعابر التي قد تواجه المنشآت .

القسم الرابع :

ويتكون من سؤالين مفتوحين بحيث تتيح الفرصة للمجيب على الاستبانة لتعبير عن رأيه في :

-الاتفاقيات الاقتصادية التي تم عقدتها السلطة مع الجهات المختلفة وخاصة اتفاقية باريس (بروتوكول باريس).

-أي ملاحظات اخرى حول الدور الذي تلعبه الحكومة في دعم القطاع الصناعي الفلسطيني.

٣.٥أدوات تحليل البيانات :

قام فريق البحث بتفريغ الاستبيانات بطريقة يدوية حيث تمت المعالجة الإحصائية للبينات باستخدام الأعداد ، والنسب المئوية ،والمتوسط الحسابي ،والانحراف المعياري .

وقد تم عرض النتائج جداول وأشكال توضيحية توضح النسب المئوية للإجابات على الأسئلة ،إضافة إلى الاستفادة من المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري للتأكد من دقه الإجابات وعدم تشتت البيانات .

هذا وقد تم تصميم الاستبانة لتكون الإجابات عليها على اساس مقياس "ليكرت "(١_٢_٣_٤_٥) حيث يعني الرقم خمسة موافق بدرجة كبيرة .والرقم واحد معارض بدرجة كبيرة ،وقد اعتبر المعامل الذي وسطه الحسابي اعلى من ثلاثة في منطقه الموافق . اما العامل الذي وسطه أقل من ثلاثة فقد أعتبر في منطقة المعارض . أما مقياس التشتت فقد أعتبر العامل الذي انحرافه المعياري مرتفع فيه تشتت ،بينما الذي انحرافه المعياري قليل غير متشتت.

٦.٣عرض وتحليل النتائج المعلومات العامة :

يتضمن هذا الجزء المعلومات التالية :

أ. المعلومات العامة .

وتتمثل في خصائص العينة حسب الوصف الوظيفي المؤهلات العلمية الشكل القانوني نوع الصناعة مكان تسويق المنتجات .

١.خصائص العينة حسب الوصف الوظيفي :

يبين الجدول رقم (٣-١)توزيع العينة حسب الوصف الوظيفي بحيث كان الاكثر نسبة هم المدراء والنواب بنسبة بلغت ٤٨% والدائرة المالية بنسبة ٢٨% وعلاقات عامة ٤% ومشرفي بنسبة ١٢%والاقل كانت لمسؤولي المبيعات بنسبة ٢%.

الجدول رقم (٣-١)

خصائص العينة حسب الوصف الوظيفي

الوصف الوظيفي	العدد	النسبة
مدير ونائب مدير	٢٤	%٤٨
الدائرة المالية والمحاسبة	١٤	%٢٨
مسؤول مبيعات	١	%٢
علاقات عامة	٢	%٤
مشرف	٦	%١٢
مهندس	٣	%٦

٢.خصائص العينة من حيث متغير المؤهلات العلمية :

حيث يوضح بان نسبة من هم ثانوية فما دون ٤٢% ، ونسبة حاملي شهادة الدبلوم ٢٠% ،ونسبة حملي شهادة البكالويوس٣٤% ونسبة ٤% من الدراسات العليا.

جدول(٣-٢)

خصائص العينة وفقا لمتغير المؤهلات العلمية.

المتغير	العدد	النسبة المئوية
ثانوية فما دون	21	%42
دبلوم	10	%20
بكالوريوس	17	%34
دراسات عليا	2	%4

٣.الشكل القانوني للمنشأة :

اما فيما يتعلق بالشكل القانوني للمنشأة ،حيث بلغت نسبة المنشآت العائلية ٤٦% وهي النسبة الاعلى ،والمنشآت التضامن ٠% واما المساهمة الخاصة ٢٥%والمساهمة العامة ٤%.

جدول رقم (٣-٣)

الشكل القانوني للمنشأة.

الشكل القانوني	العدد	النسبة
عائلية	23	%46
تضامن	0	%0
مساهمة خاصة	25	%50
مساهمة عامة	2	%4

٤.نوع الصناعة (مجال الصناعة):

حيث تم توزيع العينة لتغطية جميع المجالات الصناعية حيث تم مراعاة الحصول على اكثر الصناعات تأثيرا على القطاع الصناعي الفلسطيني وتم مراعاة التنوع في هذه العينة الموجودة .

جدول رقم (٣-٤)

نوع الصناعة(مجال الصناعة).

نوع الصناعة	العدد
مواد غذائية	٥
حجر + رخام	٩
ادوات صناعية و بطاريات	٢
دباغة جلود	٤
صناعة احذية	٩
انابيب	١
مواد تنظيف	١
كرتون وورق	٣
بلاستيك	٤
زجاج	١
اخشاب	٣
فرشات	١
باطون	٢
سخانات	١
معادن	٤

٥.تسويق المنتجات :

أما عن مكان تسويق المنتجات فقد كانت نسبة المنتجات التي تسوق محليا ومناطق ٤٨ وعالميا ، بحيث ان الأكثرية كانت للتسويق المحلي ومناطق ٤٨ بنسبة ٤٨% كما هو واضح في الجدول (٣-٥)ادناه وكان التسويق العالمي الاقل بينها مما يدل على حاجه لدعم من الدولة وتطوير سياساتها للرقي بالمنتج المحلي وتسويقه خارجا .

الجدول (٣-٥)

تسويق المنتجات.

التسويق	العدد	النسبة
محلي فقط	16	32%
مناطق ٤٨ فقط	2	4%
محلي و عالمي	2	4%
محلي ومناطق ٤٨	24	48%
محلي و ومناطق ٤٨و عالمي	7	14%

الفصل الرابع

"عرض وتحليل النتائج "

مكونات الفصل :

١.٤ المقدمة.

٢.٤ تفريغ وتحليل البيانات.

١.٢.٤ الجوانب القانونية والبنية التحتية .

٢.٢.٤السياسة المالية والنقدية .

٣.٢.٤السياسة التجارية والمعابر .

٤.٢.٤ الأسئلة المفتوحة.

٤-١المقدمة :

يتم من خلال هذا الفصل العمل على تحليل اسئلة الاستبانة والعبرات التي تحتويها الاستبانة والخروج بالفهم العام الذي توصل فريق البحث اليه من اجابات عينه الدراسة لمعرفة آرائهم فيما يتعلق بعنوان الدراسة ،وربطها بأسئلة الدراسة .

٤-٢ تفريغ وتحليل البيانات :

أولا :الجوانب القانونية والبنية التحتية :

الجدول(٤-١)

مجموع النسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات الجوانب القانونية والبنية التحتية .

العبارة		موافق بدرجة كبيرة وموافق	معارض بدرجة كبيرة ومعارض	محايد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
١.	تتسم اجراءات التأسيس بالتعقيد	%٦٢	%١٢	%٢٦	٣.٨٤	1.048094	مرتفعة
٢.	لم تحصل المنشأة على اية حوافز او اعفاءات عند التاسيس	%٧٤	%١٦	%١٠	٤.٠٦	1.255588	مرتفعة
٣.	لم تتمكن المنشأة من الاستفادة من قانون تشجيع الاستثمار لصعوبة تحقيق الشروط	%٧٠	%١٨	%١٢	٤.١٢	1.245191	مرتفعة
٤.	لا تساهم الحكومة في توفير خدمات البنية التحتية	%٨٢	%٦	%١٢	٤.٢٨	1.046184	مرتفعة
٥.	لا تساهم الحكومة في بناء وتوفير مناطق صناعية	%٨٢	%٨	%١٠	٤.٢٨	1.137761	مرتفعة
٦.	لا تهتم الحكومة في توفير التمويل لعمليات البحث والتطوير لمنشأتك	%٩٢	%٢	%٦	٤.٦٦	0.978008	مرتفعة
٧.	القطاع الصناعي خاصة منشأتك غير ممثل بشكل كافي في اللجان الحكومية لاتخاذ القرارات الاقتصادية	%٧٨	%٦	%١٦	٤.٢٨	1.026889	مرتفعة

	العبارة	موافق بدرجة كبيرة وموافق	معارض بدرجة كبيرة ومعارض	محايد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
٨.	لا تهتم الحكومة بمتابعة المواصفات والمقاييس لمنتجاتك	%٧٢	%١٨	%١٠	٤.٠٢	1.241169	مرتفعة
المتوسط الكلي					٤.١٩٢٥		

شكل رقم (٤-١)

توزيع النسب المئوية لعبارات الجوانب القانونية والبنية التحتية.

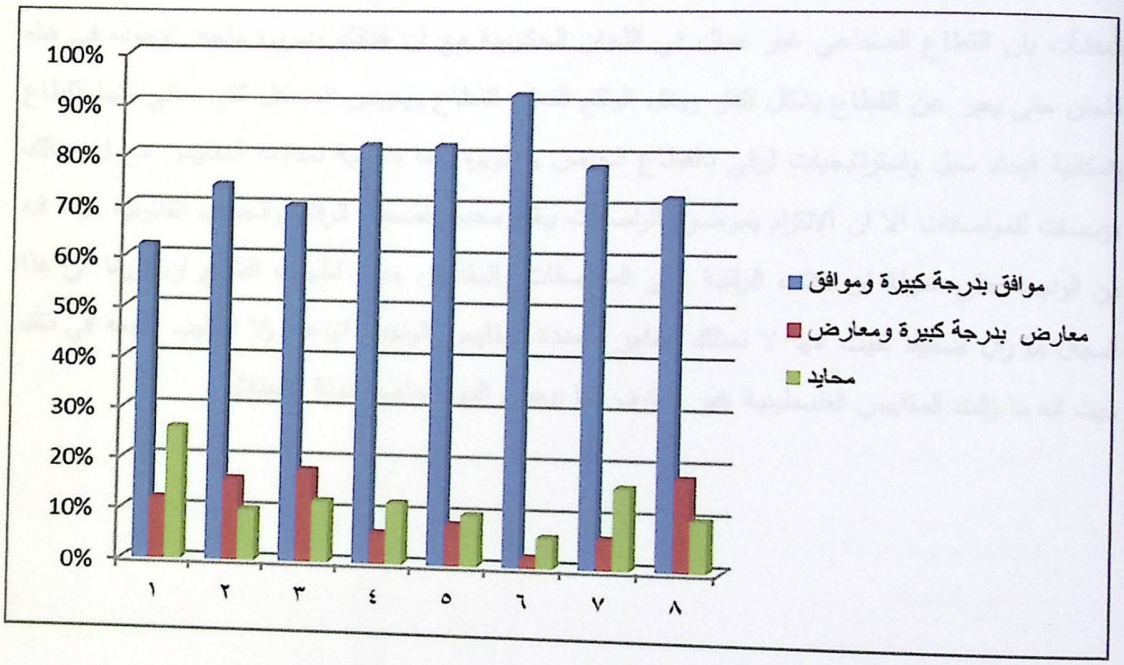

يتضح من الجدول رقم (٤-١)ان دور الحكومة ما زال ضعيفا في مجالات البنية التحتية والجوانب القانونية حيث اجمعت اغلب الاجابات على ذلك حيث ان الحكومة لا تقوم بالواجب المناط بها على الوجه المطلوب وبناء على ذلك كانت الاجابات التالية ، ان ٦٠% من المنشآت اجابت بان اجراءات تأسيسها لم تكن سهلة ، ويعتقد فريق البحث ان الحكومة تملك امكانية تسهيل هذه الاجراءات على المستثمرين حتى لا يمثل ذلك اعاقه لإقامة منشآت جديدة ، وقد يعزى السبب في هذا التعقيد الى الروتين الكبير في الدوائر المختلفة ذات العلاقة بإجراءات التأسيس، اما فيما يتعلق بالعبارة امكانية الاستفادة من قانون تشجيع الاستثمار فقد كانت ما نسبته ٧٠% من المنشآت لم تستفيد من قانون تشجيع الاستثمار مع ان هنالك قانون تشجيع الاستثمار الا ان فرصة الاستفادة منه تبقى محدودة خاصة فيما يتعلق بالمنشآت صغيرة الحجم وترجع الفائدة الاكبر للمنشآت كبيرة الحجم وذات الراس المالي الكبير ، اما فيما يتعلق بمساهمة الحكومة في بناء بنية تحتية فقد كانت ما نسبته ٨٢% من المنشآت

تعاني من سوء البنية التحتية وقد يعود هذا الى ضعف البنية التحتية الفلسطينية وتعرضها للتدمير المستمر من قبل الاحتلال ،ولا يمكن لأي صناعة ان تنمو وتزدهر دون توفير خدمات البنية التحتية من مياه وكهرباء وشبكة طرق وغيرها ، اما فيما يخص توفير بناء مدن صناعية فقد كانت ما نسبته ٨٢% تعاني من نقص في المدن الصناعية ودليل على حاجه هذه المنشآت على توفير مناطق صناعية اذ يعتبر بناء مدن صناعية في العديد من المجالات بديلا عن الدعم المباشر الذي اصبحت الدول تتخلى عنه خاصة في ظل تحرير التجارة ويلاحظ في فلسطين ان هنالك بعض المحاولات في هذا المجال الا انها ما زالت دون نتيجة .

اما فيما يتعلق بعبارة البحث والتطوير فقد كانت ما نسبته ٩٢% ترى ان الحكومة لا تقوم بدعم عمليات البحث والتطوير حيث انها لا تمتلك مصادر للتمويل ولكن يمكن البحث عن مصادر اخرى كما يمكن ان تقدم ضمانات وللقروض التي قد تحتاجها المنشآت المختلفة مع ان هذا الجانب يعتبر مهم جدا من اجل دعم الميزة التنافسية للمنتجات وتطويرها وتمكينها من القدرة على المنافسة في الاسواق المحلية والعالمية ،ويعتقد ما نسبته ٧٨% من المنشآت بان القطاع الصناعي غير ممثل في اللجان الحكومية مع ان هنالك ضرورة ملحه لوجوده في هذه اللجان حتى يعبر عن القطاع بشكل اكثر وينقل الواقع الفعلي للقطاع ويعرض المشاكل التي يعاني منها القطاع وامكانية ايجاد سبل واستراتيجيات لرقي بالقطاع الخاص وتطويره ،اما بالنسبة لمتابعه المقاييس مع ان هنالك مؤسسات للمواصفات الا ان الالتزام بموضوع الواصفات يبقى محدود لضعف الرقابة والجوانب القانونية حيث انه من الواجب على الدولة ان تكثف الرقابة على المواصفات والمقاييس حيث اظهرت النتائج ان دورها في هذا المجال ما زال ضعيفا حيث انها لا تمتلك معايير محددة للمقاييس الواجب اتباعها ولا اساليب ناجعه في ذلك حيث انه ما زالت المقاييس الفلسطينية غير معترف بها ببعض الدول خاصة دولة الاحتلال .

جامعة بوليتكنك فلسطين
Palestine Polytechnic University
(PPU)
The Library المكتبة
الرقم المتسلسل ١٢٩٢٢
Acc.
رقم التصنيف
Class.

ثانيا :السياسة المالية والنقدية :

رقم الجدول (٤-٢)

مجموع النسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات السياسة المالية والنقدية .

	العبارة	موافق بدرجة كبيرة وموافق	معارض بدرجة كبيرة ومعارض	محايد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
١.	لا تحصل المنشأة على حوافز او اعفاءات ضريبية	%٧٢	%٤	%٢٤	٤.٢٦	0.978008	مرتفعة
٢.	يشكل النظام الضريبي المتبع عائق امام نشاط منشأتك	%٦٦	%١٠	%٢٤	٣.٩٨	1.088347	مرتفعة
٣.	تتسم السياسة الضريبية الفلسطينية بالغموض وعدم الوضوح	%٦٠	%١٤	%٢٦	٣.٨	1.192686	مرتفعة
٤.	تتصف الية التحصيل الضريبي المتبعة في الدول بعدم العدالة	%٦٢	%٢٠	%١٨	٣.٧٢	1.292478	مرتفعة
٥.	لا تتلقى منشأتك اية اعانات مالية من الحكومة	%٩٦	%٤	%٠	٤.٦٨	1.046184	مرتفعة
٦.	لا تقوم الحكومة باي جهد لتسهيل حصول المنشأة على قروض	%٤٨	%٨	%٤٤	٣.٦٨	1.092932	مرتفعة
٧.	لا تقدم الحكومة ضمانات لقروض المنشأة	%٤٦	%٦	%٤٨	٣.٦٦	1.099295	مرتفعة
٨.	لا تشجع الدولة قيام بنوك اقراض مختصة بالقطاع الصناعي	%٤٤	%١٠	%٤٦	٣.٥٨	1.226581	مرتفعة
٩.	لا تهتم الحكومة لتوجيه البنوك لزيادة حجم الائتمان للقطاع الصناعي	%٣٦	%١٤	%٥٠	٣.٤٢	1.2492	متوسط
١٠.	تعتبر اسعار الفائدة الحالية مرتفعة قياسا بالاقتصاديات الاخرى مما يحد من المنافسة	%٥٢	%٦	%٤٢	٣.٧٤	1.099318	مرتفعة
١١.	تعيق اسعار الفائدة الحالية الاستثمار	%٥٤	%٦	%٤٠	٣.٨	1.105667	مرتفعة
١٢.	تعتبر فاتورة المقاصة عائقا امام	%٧٢	%١٢	%١٦	٤.١٨	1.201874	مرتفعة

	تصريف منتجات منشأتك						
	العبارة	موافق بدرجة كبيرة وموافق	معارض بدرجة كبيرة ومعارض	محايد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
١٣.	هنالك صعوبة في اصدار فاتورة مقاصة عند التصدير " لمناطق فلسطين ٤٨"	٧٢%	١٤%	١٤%	٤.١٢	1.16211	مرتفعة
المتوسط الكلي					٣.٨٩٣٨٤٦٢		

الشكل رقم (٤-٢)

توزيع النسب المئوية لعبارات السياسة التجارية والمعابر .

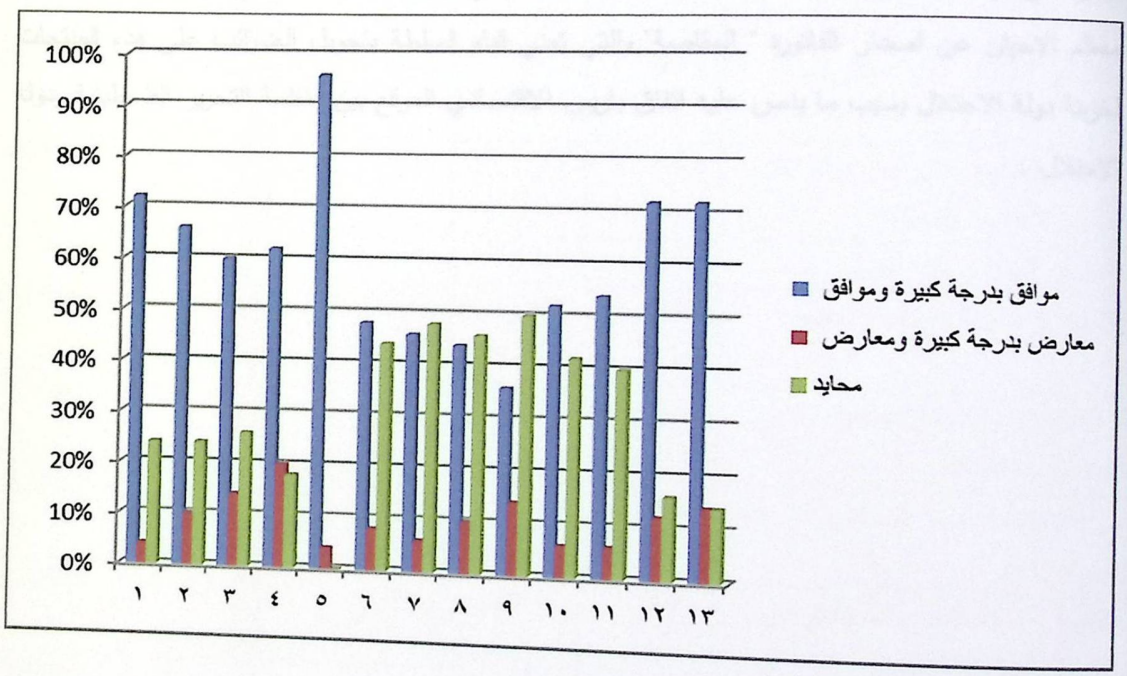

ان الغالبية العظمى من اصحاب المنشآت يوافقون على عدم حصول منشأتهم على ايه اعفاءات الضريبة او حوافز ويتفقون ايضا على ان الحكومة في سعيها لتحصيل ايراداتها لتمويل نفقاتها تقوم بفرض ضرائب عالية تمثل في العديد من الحالات عائقا امام المنشآت العاملة في القطاع الصناعي كما ان نسبة كبيرة من العينة يتفقون على السياسة الضريبية غير واضحة وغير عادلة في نفس الوقت هذا في الوقت الذي تعتبر العدالة والوضوح من اهم المميزات التي يجب ان تتوفر في النظام الضريبي .

وتعتبر القدرات المالية للحكومة ضعيفة ولا يمكن لها ان توفر تمويل للمنشآت وهي بجانب ذلك لا تقوم باي جهد لتسهيل الحصول على التمويل والقروض للمنشآت العاملة في القطاع الصناعي كما ان غالبية العينة ترى ان الحكومة لا تهتم بالسياسات المتعلقة بخلق الائتمان للمنشآت بالقطاع الصناعي .

كذلك تعتبر اسعار الفائدة مرتفعة نسبيا قياسا بالعديد من الاقتصاديات الاخرى مما يرفع تكاليف الاستثمار في المجال الصناعي بدرجة كبيرة ويحد بالتالي من قدرة المنافسة للمنتجات المحلية سواء في السوق المحلي او الاسواق الخارجية .

ام فيما يتعلق بإصدار فاتورة المقاصة التي تعتبر شرطا لدخول المنتجات الى مناطق ٤٨ ، فان الغالبية العظمى توافق على ان هذه الفاتورة تشكل عائقا امام تسويق منتجاتهم في اسواق ٤٨ حيث تمتنع دوائر وزارة المالية في معظم الاحيان عن اصدار الفاتورة " المقاصة" والتي تعني قيام السلطة بتحويل الضرائب على هذه المنتجات لخزينة دولة الاحتلال بسبب ما ينص عليه اتفاق باريس الاقتصادي الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الاحتلال .

ثالثا :السياسة التجارية والمعابر :

جدول رقم (٤-٣)

مجموع النسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات السياسة التجارية والمعابر.

	العبارة	موافق بدرجة كبيرة وموافق	معارض بدرجة كبيرة ومعارض	محايد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
١.	تشكل سياسات التصدير والاستيراد عائقا امام منتجات المنشأة	%٦٤	%٢٢	%١٤	٣.٦٨	1.197706	مرتفعة
٢.	تعتبر المعابر عائق اساسي في مرحلة تصدير واستيراد البضاعة	%٧٨	%٨	%١٤	٤.٣٢	1.024939	مرتفعة
٣.	سياسات التخليص الجمركي تعتبر عائق امام حركة السلع	%٧٤	%٨	%١٨	٤.١٦	0.993227	مرتفعة
٤.	تشكل الإغلاقات والحواجز عائق امام حركة نقل منتجاتك للأسواق الخارجية والداخلية	%٨٨	%٢	%١٠	٤.٥٨	0.918967	مرتفعة
٥.	يستغرق التخليص الجمركي وقت طويل	%٧٤	%٢	%٢٤	٤.١٦	0.93086	مرتفعة
٦.	تعيق الاتفاقيات الاقتصادية عمليات الاستيراد والتصدير	%٧٦	%٦	%١٨	٤.١٤	0.984124	مرتفعة
٧.	لم تساهم الاتفاقيات الاقتصادية المعمول بها في زيادة نسبة تصريف بضائعك	%٨٠	%٦	%١٤	٤.٣٢	0.964624	مرتفعة
٨.	كان لبعض الاتفاقيات التجارية اثر سلبي اكثر منه ايجابي على الصناعة	%٨٤	%٨	%٨	٤.٠٤	1.057592	مرتفعة
٩.	لا تقوم الحكومة بمساعدة القطاع الصناعي من الاستفادة من الاتفاقيات الاقتصادية	%٧٠	%٢٤	%٦	٤.٣	1.01612	مرتفعة
١٠.	سياسات الشراء الحكومية لا تعطي اولوية للمنتج الفلسطيني	%٧٢	%٢٤	%٤	٣.٨٤	1.489463	مرتفعة
١١.	لا تهتم الحكومة بمساعدة القطاع الصناعي في مواجهة المنافسة غير العادلة التي يتعرض لها	%٨٠	%٨	%١٢	٤.٢	1.068878	مرتفعة
١٢.	لا تتبنى الحكومة اي استراتيجية للتنمية	%٩٠	%٦	%٤	٤.٣٦	0.8755	مرتفعة
١٣.	لا تساند الحكومة الصناعات الناشئة ولا تقدم لها اي رعاية	%٨٤	%٤	%١٢	٤.٢٦	0.914604	مرتفعة
١٤.	لا تقوم الحكومة بمجهود خاص لمساندة ودعم الصناعات التي تمتلك ميزة تنافسية	%٧٦	%٨	%١٦	٤.٢٦	1.018086	مرتفعة

	العبارة	موافق بدرجة كبيرة وموافق	معارض بدرجة كبيرة ومعارض	محايد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
١٥.	تسعى الحكومة لزيادة ايراداتها من الجمارك على السلع المستوردة	%٩٢	%٢	%٦	٤.٥٨	0.874357	مرتفعة
١٦.	لم تساهم الحكومة في تسهيل مشاركة المنشأة في المعارض التجارية المحلية	%٦٢	%١٨	%٢٠	٣.٣	1.359596	متوسطة
١٧.	لم تتمكن المنشأة من عرض منتجاتها في معارض عالمية او دولية	%٥٨	%٢٠	%٢٢	٣.٩	1.293252	مرتفعة
١٨.	تفرض الحكومة قيود على التحويلات النقدية مما يشكل عائق امام المنشأة	%٤٨	%٢٤	%٢٨	٣.٤٦	1.45482	متوسطة
	المتوسط الكلي				٤.١٠٣٣٣٣		

الشكل رقم (٤-٣)

توزيع النسب المئوية لعبارات السياسة التجارية والمعابر.

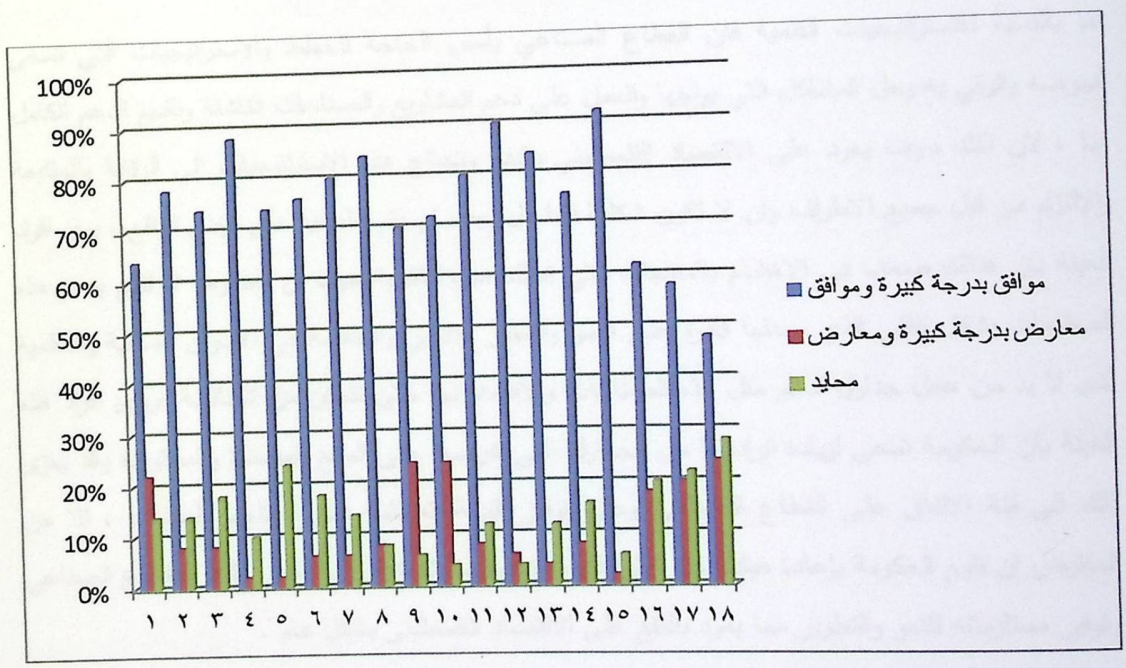

ان اغلبية أصحاب المنشآت يوافقون على ان سياساتها التصدير والاستيراد المتبعة تعتبر عائقا امام تصدير منتجات المنشأة واستيراد المواد الخام من الخارج وكذلك تبعيتها لسياسات الاحتلال والتي تشكل عائقا امام حرية التجارة لهذه المنشآت .لقد وافق ما نسبته ٧٨% من عينه البحث على ان المعابر تشكل عائق اساسي في مرحلة

تصدير واستيراد البضائع وذلك لما تأخذه البضائع من وقت وما تطلبه من جهد للوقوف على المعابر والتعرض للتفتيش وتعطلها وهذا بدوره يؤدي غالبا الى تلف هذه البضائع لذى يجب ان تقوم الحكومة بوضع سياسات تسهل مرور البضاعة والتعامل مع الحواجز والاغلاقات التي يفرضها الاحتلال على هذه المعابر ،اما بالنسبة لسياسات التخليص الجمركي التي تعتبر عائقا امام حركة السلع وحاجتها الى الوقت والتكلفة لذى يجب على الحكومة ان تقوم بإعادة النظر في هذه السياسات حتى يتم تحرير التجارة ودعمها للمنافسة خارجا .

اما بالنسبة للاتفاقيات التجارية الاقتصادية فقد اجمعت غالبية العينة التي تم اخذها ان دور هذه الاتفاقيات السلبي كان اكبر من دورها الايجابي على الاقتصاد الفلسطيني وذلك بانها ادت الى تحكم الاحتلال في التجارة والسوق الفلسطيني واعتبرت كوسيلة للضغط على الحكومية وحدت من تصريف البضائع الفلسطينية وادت الى ارتفاع الاسعار للسلع الاساسية وتدمير المنتج الفلسطيني محليا وعالميا كذلك لا بد للسياسات الحكومية من حماية المنتج الفلسطيني من المنافسة غير العادلة التي يتعرض لها من قبل السلع العالمية او سلع دولة الاحتلال وذلك خلال استخدام السياسات التي تقلل من استيراد السلع الخارجية واعطاء الاولوية للمنتج الفلسطيني وتشجيع المواطنين للإقبال عليه ودعمه والقيام بتوفير اسواق ومواد خام من اجل تنمية المنتج المحلي حتى يتمكن من المنافسة عالميا .

اما بالنسبة للاستراتيجيات التنمية فان القطاع الصناعي بأمس الحاجة للخطط والاستراتيجيات التي تسعى لنهوضه والرقي به وحل المشاكل التي يواجها والعمل على دعم المشاريع والصناعات الناشئة وتقديم الدعم الكامل لها ، لان ذلك سوف يعود على الاقتصاد الفلسطيني بالنفع وتحتاج هذه الاستراتيجيات الى الرقابة والمتابعة والالتزام من قبل جميع الاطراف وان لا تكون شكلية فقط بل يجب ان يتم تطبيقها على ارض الواقع ، يرى افراد العينة بان هنالك ضعف في الاهتمام بالمنتجات التي تمتلك ميزه تنافسية حيث ان الحكومة لا تقوم بدعم هذه الصناعات بشكل كافي الذي يجعلها قادرة على النمو والتطور والتميز والمنافسة في الاسواق المحلية والعالمية لذى لا بد من عمل جداول لدعم مثل هذه الصناعات والاهتمام بها حتى تتمكن من المنافسة ،ويرى افراد هذه العينة بان الحكومة تسعى لزيادة ايراداتها من الجمارك التي تفرضها على السلع المصدرة والمستوردة وقد يعزى ذلك الى قلة الانفاق على القطاع الصناعي وعلى توفير البيئة الملائمة التي تحتاجها المنشآت ، لذا من المفترض ان تقوم الحكومة بإعادة هيكلة هذه الإيرادات وتوزيعها بحيث تؤدي الى دعم وتطوير القطاع الصناعي وتوفير مستلزماته للنمو والتطوير مما يعود بالنفع على الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام .

اما بالنسبة للمعارض التجارية فإن افراد عينه البحث ان مشاركتهم في المعارض كانت قليلة وتكاد تكون معدومة لدى البعض خاصة فيما يتعلق بالمعارض العالمية ،فهنا يكمن واجب الحكومة بالقيام بعمل معارض محلية وعرض الصناعات الوطنية فيها ودعوه الاشخاص ذوي الاستفادة وتشجيع المنشآت على عرض صناعات خارجا وتسهيل مشاركاتهم في المعارض العالمية حتى يعطي المجتمع الخارجي الفرصة للتعرف على المنتج وشراءه مما

يزيد من نسبه الصادرات و اقتحام الاسواق الخارجية والمنافسة للمنتوجات العالمية مما يؤدي الى زيادة التبادل التجاري الذي بدوره يعود بالنفع على الاقتصاد الفلسطيني .

القسم الثالث :الأسئلة المفتوحة :عبر عن رايك فيما يلي :

السؤال الاول :ما هو رأيك بتأثير الاتفاقيات الاقتصادية التي عقدتها السلطة على القطاع الصناعي (خاصو بروتوكول باريس)؟

هنالك اتفاق بين المبحوثين على ان هنالك تأثير سلبي لعبته هذه الاتفاقيات ،وانها قامت بالعديد من المعيقات في القطاع الصناعي منها صعوبة تصريف البضاعة ،وانها ادت الى ارتفاع الاسعار وغلاء المعيشة ،كما انها حددت معدلات الضريبة والجمارك التي يجب على السلطة اقتطاعها وذلك في حدود معدلاتها لدى الاحتلال دون مراعاة الفارق الكبير في معدلات الدخل ومستويات المعيشة بين الاقتصاديين ،وانها ادت الى الحد من قدرة المصانع على التطور حيث انه تم ربط الكثير من السلع الأساسية (الكهرباء والماء والبترول) بسلع الاحتلال مما ادى الى الارتفاع المطرد بأسعار هذه السلع ،ويعتقد البعض بأن هذه الاتفاقية مطبقة من جانب واحد ،حيث ان السلطة الفلسطينية ترضخ لهذه الاتفاقية المجحفة فيما يتعلق بحرية التجارة وحركة تبادل السلع والبضائع وحرية الاستيراد والتصدير وحرية تطور الصناعة وادخال صناعات جديدة والقيود التي فرضت على المواد الخام وكمياتها المحدودة ، وان اسرائيل لا تعترف بمعايير الجودة الفلسطينية ويرى البعض ان هذه الاتفاقية هي اتفاقية مؤقته وكان من المفروض انهاء مفعولها .

اما بالنسبة للسؤال الثاني :اية ملاحظات اخرى حول الدور الذي تلعبه الحكومة لدعم القطاع الصناعي الفلسطيني ؟

فقد كانت الاجابات تتجه للدور السلبي الذي تلعبه الحكومة لدعم القطاع الصناعي ،بحيث طالب العديد منهم بوجود سياسات واضحه وبناءه واجاب البعض بحاجاتهم من توفير بنية تحتية جيدة وتوفير مناطق صناعية ملائمة ، وطالب البعض بوجود نوع من المصداقية والشفافية في الجانب الضريبي ، وطالب البعض بوجود تمويل ومساعدات للقطاع ودعم القطاع ماديا ومعنويا المطالبة بتمثيل هذا القطاع الاساسي في اللجان الحكومية لاتخاذ القرارات الاقتصادية بحيث ان البعض طالب بوجود رقابة حازمة تتمكن من حماية هذا القطاع وطالب البعض بوجود استراتيجية موحدة وخطط يمكن العمل عليها لتطوير هذا القطاع وتشجيع الصناعات المحلية والرقي بها عالميا ووجود دوائر تدعم الصناعات التي يوجد لديها الميزة التنافسية ودعم مجالات البحث والتطوير ، ووجود اعلام خاص بالقطاع الصناعي يسلط الضوء على اهمية هذا القطاع وعلى الدور الي يقوم به هذا

القطاع في الاقتصاد الفلسطيني ، وطالب البعض الحكومة بحماية المنتج الفلسطيني من المنافسة التي يتعرض لها من المنتج الخارجي او المنتج الصهيوني ومنع وصول هذه المنتجات الى البلد حتى نسعى الى ايجاد منتج وطني يفي بالمتطلبات *وقادر* على المنافسة .

الفصل الخامس

"الاستنتاجات والتوصيات "

مكونات الفصل

١.٥ الاستنتاجات.

٢.٥ التوصيات.

٥-١ الاستنتاجات :

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور السياسات الحكومية في خلق ميزة تنافسية في القطاع الصناعي ،وبعد تحليل البيانات تم التوصل للاستنتاجات التالية :

- ضعف دور الحكومة في خلق ميزة تنافسية في القطاع الصناعي
- عدم وجود استراتيجيات محددة من قبل الحكومة للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني بشكل عام والقطاع الصناعي بشكل خاص .
- هناك تعقيدات كبيرة وصعوبة في اجراءات التأسيس للمنشآت الصناعية.
- لا تقوم الحكومة بعمل ما يلزم فيما يتعلق بخدمات البنية التحتية التي يمكن وصفها بانها ضعيفة ومهملة .
- لم تتبنى الحكومة اقامة مناطق صناعية من اجل احتضان المنشآت الصناعية المختلفة .
- تتميز السياسات المالية والضرائب المرتفعة بعدم مراعاة حالة الاقتصاد الفلسطيني وقد يكون الهدف منها تحصيل ايرادات لتمويل النفقات الحكومية دون الاخذ بالحسبان تأثير تلك السياسات على القطاعات الانتاجية المختلفة .
- لا تمتلك الحكومة قدرة على توفير مصادر التمويل اللازمة .
- اسعار الفائدة المرتفعة تؤدي الي زيادة تكاليف الاستثمار مما يقلل من القدرة التنافسية .
- لم تقم الحكومة بتشجيع الائتمان لمؤسسات القطاع الصناعي المختلفة .
- قانون تشجيع الاستثمار لم يحقق النتائج المرجوة في تشجيع و جذب الاستثمارات نظرا لقلة المستفيدين منه ولصعوبة تحقيق الشروط .
- لا تهتم الحكومة كثيرا بموضوع المواصفات والمقاييس للمنتجات المحلية والتي تعتبر شرطا اساسيا .
- تشكل المعابر عقبة كبيرة امام حرية نقل المنتجات الفلسطينية
- لم توفر الحكومة فرص كبيرة للمشاركة في المعارض المحلية او الخارجية لغالبية المنشآت .
- لم تقم الحكومة بتوفير الدعم اللازم للمنشآت الصناعية الناشئة .

٥-٢ التوصيات :

وجود ميزة تنافسية لدى بعض الصناعات الموجودة في القطاع الصناعي لا يكفيها لتكون قادرة على مواجهة المنافسة ، اذ لا بد لها من دعم السياسات الحكومية التي بدورها تنمي هذه الميزة وتجعلها قادرة على الظهور والمنافسة والتطوير والنهوض لذلك فان فريق البحث يوصي بما يلي :

التوصيات للقطاع العام(الحكومة والوزارات المختلفة):

- ✓ العمل على استراتيجيات محددة للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني بشكل عام والقطاع الصناعي بشكل خاص .
- ✓ ان تقوم الحكومة بالتخفيف من تعقيدات اجراءات التأسيس للمنشآت الصناعية .
- ✓ ان تقوم الحكومة بالاهتمام بتوفير خدمات البنية التحتية للمنشآت الصناعية .
- ✓ ان تتبنى الحكومة اقامة مناطق صناعية من اجل احتضان المنشآت الصناعية المختلفة .
- ✓ ان تقوم الحكومة بإعادة النظر في السياسات المالية والضرائب المرتفعة لملائمة تأثير تلك السياسات على القطاعات الانتاجية المختلفة .
- ✓ ان تعمل الحكومة على ايجاد مصادر لتمويل منشآت في القطاع الصناعي .
- ✓ العمل على التخفيف من اسعار الفائدة المرتفعة لتقليل تكاليف الاستثمار مما يزيد القدرة التنافسية للمنشآت .
- ✓ ان تقوم الحكومة بالعمل على تشجيع الائتمان لمؤسسات القطاع الصناعي المختلفة .
- ✓ على الحكومة ان تركز على زيادة الاهتمام بموضوع المواصفات والمقاييس للمنتجات المحلية .
- ✓ ان تقوم الحكومة بالتنسيق لتسهيل حركة نقل المنتجات للمنشآت .
- ✓ ان تقوم الحكومة بتوفير فرص للمنشآت للمشاركة في المعارض المحلية او الخارجية .
- ✓ ان تقوم الحكومة بتوفير الدعم اللازم للمنشآت الصناعية الناشئة .
- ✓ تمثيل اكبر للقطاع الصناعي في اللجان الحكومية.

المصادر والمراجع

المراجع :

١.القلاع ،محمد غسان ،تطوير القطاع الخاص من العائلة إلى المؤسسة ،دمشق سوريا ٢٠٠٩ .www.mafhom.com

٢. القدس ٢٠١١،القطاع الخاص والنمو الإقتصادي الفلسطيني ٢٥أيلول .

٣. مركز تنمية الموارد البشرية ٢٠١١،المؤشرات الرئيسية للقوى البشرية في القطاع الخاص الفلسطيني في الضفة الغربية may 29 توفيق علي نصار ،جامعة بيت لحم .

٤. 2012 . www.alresalah.ps البنك الدولي يدعو للتحرك السريع بشأن الازمة الفلسطينية ،القدس الأربعاء ١٩ سبتمبر .

٥. .(ساموبلسون و نورد ماوس ،٢٠٠٦) الإقتصاد الكلي ١٩٩٩.

٦. Porter, M.(1990) : " The Competitive Advantage of Nations " , (New York , The (free Press

Porter, M.E. 1985, p.12

" Porter, M.(1990) : " The Competitive Advantage of Nations

٩. محمد عدنان وديع، محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في السوق الدولية، تونس ٢٠٠١، ص ٥٩ .

١٠. (د.كمال رزيق ، و ا.بوزعرور عمار، التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ،مداخلة مقدمة الى الملتقى الوطني الاول حول الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة، – ٢٢ ماي ٢٠٠٢ – البليدة، الجزائر، ص:٠٢.)

١١. معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) . الجعفري ، التجارة الخارجية الفلسطينية الاسرائيلية واقعها وافاقها المستقبلية .اب ٢٠٠٠

١٢. معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) . نصر ، محمد دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية . كانون الاول ٢٠٠٢ القدس رام الله .

١٣. هشام جبر، ٢٠٠٦، إدارة المصارف، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

١٤. (كمال عايشي، امكانية ترقية صادرات الصناعة الجزائرية في ظل المتغيرات العالمية مع التطبيق على الصناعات التحويلية، اطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة،٢٠٠٥/٢٠٠٦)

المواقع الالكترونية :

١. سلطة النقد الفلسطينية
http://www.pma.ps/index.php?option=com_content&view=article&id=47&Itemid=67&lang=ar).

٢. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=276700

٣. http://www.alfikralarabi.net/vb/showthread.php?t=29637..

٤. http://arabicenter.net/ar/search.php?action=result&id=923&spell=0

٥. موقع وزارة الاقتصاد الفلسطيني http://www.mne.ps/

٦. موقع وزارة المالية http://www.mof.gov.ps/new/

٧. معهد الدراسات الفلسطينية (ماس) http://www.mas.ps/2012/

الملاحق

الملحق رقم (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

كلية العلوم الادارية ونظم المعلومات

السادة الكرام .....

السلام عليكم ورحمه الله وبركاته ،

يقوم فريق البحث بدراسة حول((دور السياسات الحكومية في خلق ميزة تنافسية في القطاع الصناعي الفلسطيني)).وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في تخصص إدارة الأعمال المعاصرة .

لذا نرجو من حضراتكم التعاون والتكرم بالإجابة على فقرات الاستبانه ، علما بأن المعلومات التي سيتم الحصول عليها ستحاط بالسرية التامة وستستخدم لغرض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

فريق البحث

ضحى الشرباتي

مريانا اولاد محمد

اشراف

أ.اكرم احشيش

القسم الاول :المعلومات العامه :يرجى وضع اشارة (X) في المكان المناسب

١.الصفه الوظيفية .....

٢.المؤهلات العلمية :

☐الثانوية فما دون. ☐ دبلوم . ☐بكالوريوس . ☐دراسات عليا

٣. سنة تاسيس المنشأة .....

٤. الشكل القانوني للمنشأة

☐عائلية. ☐ تضامن. ☐ مساهمة خاصة . ☐ مساهمة عامة

٥.نوع الصناعة (مجال التصنيع) .....

٦.تقوم المنشأة بتسويق منتجاتها في :

☐السوق المحلي ☐السوق الإسرائيلي ☐ السوق العالمي

النسبة ( ) ( ) ( )

القسم الثاني :عبر عن درجة موافقتك عن كل من العبارات التالية وذلك بوضع اشارة (X)في المكان المناسب .

اولا :الجوانب القانونية والبنية التحتية :

الرقم	العبارة	موافق بدرجه كبيرة	موافق	محايد	معارض	معارض بدرجه كبيرة
١	تتسم اجراءات التاسيس بالتعقيد					
٢	لم تحصل المنشأة على اية حوافز وإعفاءات عند التاسيس					
٣	لم تتمكن المنشأة من الاستفادة من قانون تشجيع الاستثمار لصعوبة تحقيق الشروط					
٤	لا تساهم الحكومة في توفير خدمات البنية التحتية					
٥	لا تساهم الحكومة في بناء وتوفير مناطق صناعية					
٦	لا تهتم الحكومة في توفير التمويل لعمليات البحث والتطوير لمنشأتك					
٧	القطاع الصناعي خاصة منشأتك غير ممثل بشكل كاف في اللجان الحكومية لاتخاذ القرارات الاقتصادية					
٨	لا تهتم الحكومة بمتابعة المواصفات والمقاييس لمنتجاتك					

ثانيا :السياسة المالية والنقدية .

الرقم	العبارة	موافق بدجة كبيرة	موافق	محايد	معارض	معارض بدرجة كبيرة
١	لا تحصل الشركة على حوافز أو اعفاءات ضريبية					
٢	يشكل النظام الضريبي المتبع عائق امام نشاط منشأتك					
٣	تتسم السياسة الضريبية الفلسطينية بالغموض وعدم الوضوح					
٤	تتصف آلية التحصيل الضريبي المتبعة في الدولة بعدم العدالة					
٥	لا تتلقى منشأتك اية إعانات مالية من الحكومة					
٦	لا تقوم الحكومة باي جهد لتسهيل حصول المنشأة على قروض					
٧	لا تقدم الحكومة ضمانات لقروض المنشأة					
٨	لا تشجع الدولة قيام بنوك اقراض مختصة بالقطاع الصناعي					
٩	لا تهتم الحكومة لتوجيه البنوك لزيادة حجم الإئتمان للقطاع الصناعي					
١٠	تعتبر اسعار الفائدة الحالية مرتفعه قياسا بالاقتصاديات الاخرى مما يحد من المنافسة					
١١	تعيق اسعار الفائدة الحالية الاستثمار					
١٢	تعتبر فاتورة المقاصة عائقا امام تصريف منتجات منشأتك					
١٣	هنالك صعوبة في اصدار فاتورة مقاصة عند التصدير "لمناطق فلسطين ٤٨"					

ثالثا :السياسات التجارية والمعابر.

الرقم	العبارة	موافق بدرجة كبيرة	موافق	محايد	معارض	معارض بدرجة كبيرة
١	تشكل سياسات التصدير والاستيراد عائقا امام منتجات المنشأة					
٢	تعتبر المعابر عائق اساسي في مرحلة تصديرواستيراد البضاعه					
٣	سياسات التخليص الجمركي تعتبر عائق امام حركة السلع					
٤	يشكل الاغلاقات والحواجز عائق امام حركة نقل منتجاتك للاسواق الخارجية او الداخلية					
٥	يستغرق التخليص الجمركي وقت طويل					
٦	تعيق الاتفاقيات الإقتصادية عمليات الاستيراد والتصدير					
٧	لم تساهم الاتفاقيات الإقتصادية المعمول بها في زيادة نسبة تصريف بضائعك					
٨	كان لبعض الاتفاقيات التجارية اثر سلبي اكثر منه ايجابي على الصناعة					
٩	لاتقوم الحكومة بمساعدة القطاع الصناعي على الاستفادة من الاتفاقيات الاقتصادية					
١٠	سياسات الشراء الحكومية لا تعطي اولوية للمنتج الفلسطيني					
١١	لا تهتم الحكومة بمساعدة القطاع الصناعي في مواجهة المنافسة غير العادلة التي يتعرض لها					
١٢	لا تتبنى الحكومة اي استراتيجية للتنمية					
١٣	لا تساند الحكومة الصناعات الناشئة ولا تقدم لها اية رعاية					
١٤	لا تقوم الحكومة بمجهود خاص مساندة ودعم الصناعات التي تمتلك تمتلك ميزة تنافسية					
١٥	تسعى الحكومة لزيادة ايراداتها من الجمارك على السلع المستوردة					
١٦	لم تساهم الحكومة في تسهيل مشاركة المنشأة في المعارض التجارية المحلية					

الرقم	العبارة	موافق بدرجة كبيرة	موافق	محايد	معارض	معارض بدرجة كبيرة
١٧	لم تتمكن المنشأة من عرض منتجات المصنع في معارض عالمية او دولية					
١٨	تفرض الحكومة قيود على التحويلات النقدية مما يشكل عائق امام المنشأة					

القسم الثالث : عبر عن رأيك فيما يلي :

١.ما هو رأيك بتأثير الاتفاقيات الإقتصادية التي عقدتها السلطة على القطاع الصناعي(خاصة بروتوكول باريس) ؟

.....
.....
.....
.....

٢. اية ملاحظات اخرى حول الدور الذي تلعبه الحكومة لدعم القطاع الصناعي الفلسطيني؟

.....
.....
.....

شكرا لتعاونكم

فريق البحث